اعتراضات برهان الدين الزبيري (ت ٩٩١هـ)
على النحاة في " بغية العارف على رسالة الوظائف "
من اول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل

إعداد الدكتورة

أسماء مجاهد عبد الحميد محمد

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بني سويف - جامعة الأزهر

اعتراضات برهان الدين الزبيري، ت(٩٩١هـ) على النحاة في "بغية العارف على رسالة الوظائف" من أول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل

أسماء مجاهد عبد الحميد محمد
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات، بني سويف، جامعة الأزهر، مصر.
الايميل:assamsalem.2177@azhar.edu.eg

الملخص:

يدور البحث حول اعتراضات الزبيري على النحاة في شرحه على رسالة الوظائف، للجمالي، الموسوم بـ"بغية العارف على رسالة الوظائف"؛ حيث أبرز البحث اعتراضات الزبيري على النحاة، والتي تنوعت ما بين الاعتراض على الرأي النحوي؛ لكونه عاريًا من الدليل، والاعتراض على التمثيل، والاعتراض على الشاهد النحوي، والاعتراض على الرأي النحوي لضعف دليله، وغيرها من الاعتراضات التي يبرزها البحث والتي كان لها أثر كبير في إبراز شخصية الزبيري، ومدى قدرته على النقد والاعتراض على النحاة، مما أدى إلى انفراده بآراء لم يقل بها أحد من النحاة، وآراء اعترض بها على جمهور النحاة، وقد اشتمل البحث على مقدمة بينت فيها الغرض من البحث، والمنهج المتبع فيه، وتمهيد للتعريف بالمصنف، والشارح، وتعريف الاعتراض لغة واصطلاحًا، ويليه فصلان لدراسة الاعتراضات، وأنهيت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، والتوصيات، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

الكلمات المفتاحية: اعتراضات ، الزبيري، النحاة ، بغية العارف ،رسالة الوظائف.

The Objections Burhan al-din al-zubairi Date of death(991H) of concerning grammarians in “Boghyt Al'aref 'ala Resalat Alwazaef” from the beginning of the book to the end of the chapters of Almafa'el

Asmaa mugahed Abd elhamed mohammed.
Department of linguistics , faculty of Islamic and Arab studies, Women , Benisuef, Al-Azhar university, Egypt.
E-mail: assamsalem.2177@azhar.edu.eg.

Abstract:

The research explains Al-zubairi’s objections concerning grammarians about his explanation of Resalat Alwazaef, by Al-Jamali, which is headed with “ Boghyt Al'aref 'ala Resalat Alwazaef” that the research highlighted Al-zubairi’s objections concerning grammarians, which varied between objection concerning the grammatical opinion, because itwasn'tsupportedby evidence, objection concerningrepresentation,objectionconcerningthegrammatical witness objection concerning the grammatical opinion due to the weakness of his evidence, and other objections highlighted by the research, which had a significant impact on highlighting the personality of Al-zubairi, and the extent of his ability to criticize and object to grammarians, which led to his superiority with opinions that no one of the grammarians said, and opinions he objected to the scholars of grammarians .The research included an introduction that I explained the purpose of the research, the method I followed, an introductionto biography of the , classification, explainer, the definition of objection literally and lexically and two chapters to Al-zubairi’s objections presenting and discussing. I concluded the research with the most important results I reached through the research, and the recommendation and the conclusion is followed by a proof of sources, references and an index .

Key words: objections-al-zubairi-Grammarians- Boghyt Al'aref - Resalat Alwazaef .

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف خلقهِ نبيهِ وعبده محمد (ﷺ)، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فمما لا شك فيه أن الاعتراضات لها أثر كبير في مجال الدرس النحوي، بل وفي كل العلوم؛ لأنها تبرز شخصية العلماء وتعبر عن أفكارهم، وتساعد على ازدهار الفنون، والاعتراضات إما أن تكون اعتراضات المتأخرين على المتقدمين، وإما أن تكون اعتراضات علماء العصر الواحد بعضهم على بعض، وغالبًا ما تكون اعتراضات الشراح على أصحاب المتون، بغرض الوصول إلى أصل القاعدة، وما الخلاف بين البصريين والكوفيين إلا بسبب الاعتراضات، ودراسة الاعتراضات في مجال النحو تعد لونًا من الدراسات العلمية القيمة؛ لما فيها من مراجعة ودراسة مسائله بالإضافة إلى أنها تفيد الباحثين في تنمية فكرهم، وتوسيع أفقهم، وتعطيهم القدرة أيضًا على النقد والاعتراض، والأخذ والرد.

لذا أردت من خلال هذا البحث، الموسوم بـ (اعتراضات برهان الدين الزبيري ت(٩٩١هـ) على النحاة في بغية العارف على رسالة الوظائف، من أول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل) إلقاء الضوء على اعتراضات الزبيري على النحاة، وبيان الأصول والقواعد التي اعتمد عليها، وهل كان محقًا في اعتراضه أو لا؟ وهل كان له السبق في الاعتراض على بعض الآراء النحوية أو سبقه في هذا الاعتراض غيره من النحاة؟ وهل كان يعترض من أجل الاعتراض بدون رؤية ودليل وبُعد نحوي، أو كان يعترض من أجل الوصول إلى القاعدة؟ كل هذه الأسئلة سيجيب عنها البحث . بمشيئة الله تعالى ..

وقد كان الدافع لاختياري موضوع هذا البحث بالإضافة إلى ما سبق ما يلي:

أن الزبيري ذو شخصية علمية قوية استمدها من كثرة اطلاعه على كثير من العلوم، كالفلسفة، والمنطق، والعروض، والفقه، وغيرها من العلوم، فاطلاعه على

الفلسفة والمنطق جعلته يعترض على النحاة ويعلل لاعتراضه بأسلوب منطقي وفلسفي، واطلاعه على العروض جعلته يتطرق لبعض الأبيات الشعرية التي استشهد بها النحاة على الخروج عن القاعدة للضرورة الشعرية، ويقطعها تقطيعًا عروضيًا ثم ينظر في استشهاد النحاة بها على الضرورة، ويبين ما إذا كان بها ضرورة أم لا.

فلم يكن الزبيري أسير فكر النحاة، بل كان ذا شخصية علمية متميزة، وفكر حر يدرس ويناقش، ويعترض ويرد.

الدراسات السابقة التي قامت حول الزبيري وكتابه "بغية العارف على رسالة الوظائف":

أود أن أذكر أولا أن كتاب الزبيري تم تحقيقه عام ألف وتسعمائة وسبعة وتسعين من الهجرة في ثلاث رسائل، الرسالة الأولى تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب/ محمد بن يحيى الحكمي، إشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري، والرسالة الثانية تحقيق ودراسة من أول الحال حتى نهاية اسم التفضيل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب/ عبد الله بن عبد الرحمن أكنبي، إشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري، والرسالة الثالثة بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تحقيق ودراسة الطالب/ يحيى بن عبد الله بن حسن الشريف، إشراف الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد.

ونظرًا لعدم شهرة الزبيري؛ لكونه من النحاة المتأخرين، لم يتطرق الباحثون لكتابه بالبحث والدراسة إلا ما وجدته من بحثين هما:

. الاختيارات النحوية للزبيري القرشي ت(٩٩١هـ) في كتابه "بغية العارف على رسالة الوظائف" جمعا ودراسة، محمد شعبان محمد نوار، المنصورة، جامعة الأزهر ١٤٣٨هـ . ٢٠١٧م، رسالة ماجستير.

. آراء الكوفيين في كتاب "بغية العارف على رسالة الوظائف" لبرهان الدين

الزبيري القرشي، ت(٩٩١هـ) وموقفه منها جمعًا ودراسة، سعد عبد الناصر صقر، دمياط الجديدة، جامعة الأزهر ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، رسالة دكتوراة .

فواضح أن الباحثين لم يركزا على جانب الاعتراضات عند الزبيري؛ لذا عقدت العزم على دراستها، وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فقمت بحصر اعتراضات الزبيري على النحاة في الرسالة الأولى، فوجدتها إما اعتراض على الرأي النحوي؛ لضعف دليله، أو لأنه عارٍ من الدليل، أو لأنه مخالف للصناعة النحوية، وإما اعتراض على التمثيل، وإما أن يكون اعتراضه نقدا لاعتراض آخر، وإما اعتراض على تعليل بعض النحاة لآرائهم، وقمت بدراسة نماذج لكل صور الاعتراض عند الزبيري.

وسرت في دراسة الاعتراضات على الخطوات التالية :

. قمت بوضع عنوان مناسب للمسألة.

. قدمت للمسألة قبل ذكر نص الزبيري.

. ذكرت نص الاعتراض.

. وضحت وجه اعتراض الزبيري، ثم قمت بدراسة المسألة وبيان آراء العلماء فيها.

. ذيلت المسألة بالرأي الراجح لدي .

وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، ففي المقدمة ذكرت أهمية البحث، وسبب اختياره، والدراسات السابقة عليه، والمنهج المتبع فيه.

أما التمهيد، فعنوانه: التعريف بالمصنف، والشارح، ومعنى الاعتراض ونشأته، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمصنف(الجمالي).

المبحث الثاني: التعريف بالشارح(الزبيري) .

المبحث الثالث: التعريف بالاعتراض، ونشأته .

الفصل الأول: اعتراضات الزبيري في المرفوعات.

الفصل الثاني: اعتراضات الزبيري في المنصوبات.

وأنهيت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج، والتوصيات، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحظى بالرضا والقبول.

التمهيد

التعريف بالمصنف، والشارح، ومعنى الاعتراض ونشأته

وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمصنف(الجمالي).

المبحث الثاني: التعريف بالشارح(الزبيري) .

المبحث الثالث: التعريف بالاعتراض، ونشأته.

المبحث الأول

الجمالي

اسمه ونسبه: فضيل بن علاء الدين بن علي بن أحمد بن محمد الجمالي[١] .

ألقابه: ضياء الدين، الزنبيلي، الفقيه الحنفي، شيخ الإسلام، الرومي، الحنفي، البكري، الأقصرائي[٢].

مولده: ولد سنة تسعمائة وعشرين من الهجرة[٣].

أسرته: والده علاء الدين الجمالي، قرأ على المولى علاء الدين علي بن حمزة القرماني[٤]، تولى الإفتاء ببلدة أماسيه، وكان يصرف جميع أوقاته في التلاوة والعبادة والدرس والفتوى، ويصلي الصلوات الخمس بالجماعة، وكان كريم النفس طيب الأخلاق، صنف كتابًا في الفقه جمع فيه مختارات المسائل، وسماه المختارات، توفي . رحمه الله . في سنة تسعمائة واثنتين وثلاثين[٥]، وقد ذكر الزبيري في مقدمة كتابه ترجمة عن والد الجمالي ذكر فيها شيوخه، وأخلاقه، ومنزلته الاجتماعية [٦].

مكانته العلمية والاجتماعية:

تبوأ الجمالي منزلة عالية في عصره؛ يدل على ذلك اشتغاله بكثير من العلوم؛ حيث كان فقيهًا حنفيًا من العلماء بالفرائض، أصوليًا، محدثًا، فرضيًا، نحويًا، ويدل على ذلك أيضا توليه منصب القضاء؛ حيث ولي قضاء بغداد، ثم حلب[٧]، كما تولى

(١) ينظر : سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٤/٣، الأعلام ١٥٣/٥، هدية العارفين٨٢٢/١ ، معجم المؤلفين ٧٧/٨.
(٢) ينظر : الأعلام ١٥٣/٥، هدية العارفين٨٢٢/١ ، معجم المؤلفين ٧٧/٨.
(٣) ينظر : المصادر السابقة .
(٤) هو الفاضل المولى حمزة القرماني، قرأ على علماء عصره العلوم الشرعية والتفسير والحديث، ومهر في كل منها، وبلغ من الفضيلة منتهاها، واشتغل بالدرس والفتوى، وصنف حواشي على تفسير العلامة البيضاوي، توفي في أوائل المائة التاسعة . ينظر : الشقائق النعمانية ص٦٢ .
(٥) ينظر : المصدر السابق ص١٧٣-١٧٦ .
(٦) بغية العارف ٦-٧ .
(٧) ينظر : سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٤/٣ ، الأعلام ١٥٣/٥، معجم المؤلفين ٧٧/٨ .

قضاء مكة[١].

قال عنه صاحب سلم الوصول: "كان ٠. رحمه الله ٠. بقية من بقايا السَّلَف، عالمًا، فاضلًا، كريمًا، سخيًا، صاحب تقرير وتحرير"[٢].

شيوخه: لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن شيوخه، ولكن يمكن القول بأن الجمالي تلقى العلم منظومًا ومشروحًا على يد والده.

تلاميذه: لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن تلاميذه، ولكن الزبيري ذكر في مقدمة كتابه أن كتاب رسالة الوظائف الوافية من تأليف شيخه الجمالي[٣].

كتبه:

من مؤلفات الجمالي التي ذكرتها كتب التراجم: "تعليقة على شرح صحيح البخاري"، و"تنويع الأصول" في أصول الفقه، فرغ من تأليفه سنة تسعمائة وثمان وخمسين من الهجرة، و"توسيع الوصول شرح لتنويع الوصول"، و"حاشية على شرح الجرجاني للسراجية في الفرائض"، و"الضمانات في فروع الحنفية"، أربعة مجلدات، و"الفارض على عون الرائض في الفرائض"، فرغ من تأليفه سنة تسعمائة وأربع وسبعين من الهجرة، و"مسائل الوصايا"، و"الوافية في مختصر الكافية في النحو"، وهو المسمى برسالة الوظائف، و"الوظائف الوافية من كتب الأعاريب الكافية"[٤].

نبذة عن رسالة الوظائف:

اعتمد الجمالي في كتابه على كافية ابن الحاجب، وكتاب لب الألباب، ولكن غلب على كتاب الجمالي عبارات ابن الحاجب وتعليلاته؛ ولذا سُمِّيَ مؤلفه "الوافية في

(١) ينظر : سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٤/٣ .
(٢) ينظر : ١٤/٣ .
(٣) بغية العارف ٢/١ .
(٤) ينظر : سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٤/٣ ، شذرات الذهب ١٣٧٣/٢، الأعلام ١٥٣/٥، هدية العارفين٨٢٢/١ ، معجم المؤلفين ٧٧/٨.

مختصر الكافية"، وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، وأطلق عليها الوظائف، فكل قسم منها وظيفة، وعنى بالوظيفة الأولى الاسم، والثانية الفعل، والثالثة الحرف[١].

وفاته: مات بالقسطنطنية، سنة تسعمائة وإحدى وتسعين من الهجرة[٢] .

(١) ينظر : بغية العارف ٢٤/١ .

(٢) ينظر : الأعلام ١٥٣/٥، هدية العارفين٨٢٢/١ ، معجم المؤلفين ٧٧/٨.

المبحث الثاني

الزبيري

الحقيقة أن كتب التراجم لم تذكر ترجمة وافية عن الزبيري، فلم أجد فيها إلا سطورًا يسيرة عن اسمه ونسبه فقط، وعن مؤلفه الذي بين أيدينا، وسنة وفاته، فلم تذكر زمان ومكان ولادته، ولا مصنفات أخرى له، ولا شيئًا عن تلاميذه، ولا شيوخه سوى شيخه الجمالي.

اسمه ونسبه: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، الزبيري العوّامي القرشي.

أما عن نسبته: الزبيري، العوّامي، القرشي، الإسكندري، الصوفي، وكنيته أبو إسحاق(١).

شيوخه: لم تذكر كتب التراجم من شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم سوى شيخه فضيل الجمالي(٢).

تلاميذه: ضنت كتب التراجم عن ذكر شيء عن تلاميذه، ولكن الزبيري ذكر في مقدمة الكتاب أنه كان يُدَرِّس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الإسكندري، ومعلوم أن الذي يشتغل بالتدريس لا بد أن يكون له تلاميذ يتلقون عنه العلم(٣).

كتبه: بغية العارف على رسالة الوظائف(٤).

مناصبه: ذكر في مقدمة كتابه أنه كان شيخ الإفتاء في عصره، وأنه ولي التدريس

---

(١) ينظر : الأعلام ٣٠/١ ، إيضاح المكنون ٧١٢/٢ ، هدية العارفين٢٨/١ ، الموسوعة الميسرة في تراجم آئمة التفسير ص١٦.
(٢) ينظر : هدية العارفين٢٨/١ .
(٣) بغية العارف ١/١ من قسم التحقيق .
(٤) ينظر : الأعلام ٣٠/١ ، الموسوعة الميسرة في تراجم آئمة التفسير ص١٦.

بالمدرسة الأنصارية بالثغر الإسكندري[١].

وفاته: توفي سنة إحدى وتسعين وتسعمائة من الهجرة، وهي نفس السنة التي توفي فيها شيخه الجمالي[٢].

(١) بغية العارف ١/١ من قسم التحقيق.
(٢) ينظر : الأعلام ٣٠/١ ، إيضاح المكنون ٧١٢/٢ ، هدية العارفين٢٨/١ ، الموسوعة الميسرة ص١٦.

المبحث الثالث

تعريف الاعتراض لغة

الاعتراض معناه: المنع، واعترض الشئ: صار عارضا، كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشئ دون الشئ، أي: حال دونه، واعترض فلان فلانًا، أي: وقع فيه. وعارضه، أي: جانبه وعدل عنه(١).

اصطلاحًا:

يختلف معناه باختلاف العلم الذي يستخدم فيه، فعند النحويين : أن يُؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، وجوز فرقة وقوع الاعتراض في آخر الكلام، لكنهم اتفقوا جميعًا على اشتراط أن لا يكون لها محل من الإعراب(٢) .

وعند علماء البلاغة: عرفه ابن الأثير بـ: كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب، لو سقط لبقي الأول على حاله، وبعضهم يسميه الحشو.

مثال ذلك أن تقول: "زيد قائم"، فهذا كلام مفيد، وهو مبتدأ وخبر، فإذا أدخلنا فيه لفظًا مفردًا، قلنا: "زيد والله قائم"، ولو أزلنا القَسَم منه بقي على حاله، وإذا أدخلنا في هذا الكلام لفظًا مركبًا، قلنا: زيد على ما به من المرض قائم، فأدخلنا بين المبتدأ والخبر لفظًا مركبًا، وهو قولنا على ما به من المرض(٣) .

وعند الأصوليين: مساواة الخصم في مقصده على نقيض مراده(٤) .

وسماه قدامة بن جعفر التفاتًا(٥) . والجملة المعترضة تارة تكون مؤكدة وتارة تكون مشددة؛ لأنها إما ألا تدل على معنى زائد على ما دل عليه الكلام بل دلت عليه فقط

(١) ينظر : العين ٢٧٣/١، الصحاح ص١٠٨٤، الكليات ص١٤٤-١٤٥، تاج العروس ٤١٥/١٨.
(٢) ينظر : الكليات ص١٤٥.
(٣) المثل السائر ٤٠/٣-٤١.
(٤) ينظر : الكافية في الجدل ص٦٥ .
(٥) نقد الشعر ص١٥٠ .

فهي مؤكدة وإما أن تدل عليه وعلى معنى زائد فهي مشددة[١].

وأما عن المراد بالاعتراضات في هذه الدراسة، فيمكن أن يقال إنها: إنكار عالم لكلام عالم آخر سواء أكان من المعاصرين له أم من المتقدمين عليه، وسواء أكان إنكاره في الأصول أم في الفروع، لدليل عقلي أو نقلي بغرض الوصول إلى الحقائق العلمية.

أما عن نشأة الاعتراضات، فيمكن أن يقال إنها نشأت مع بداية ظهور التأليف، وأما عن المؤلفات التي صنفت في الاعتراضات، فمنها:

"مسائل الغلط" للمبرد، ت(٢٨٥هـ) غلط فيه سيبويه في كثير من المسائل في الكتاب، و"الانتصار لسيبويه على المبرد" لابن ولاد التميمي، ت(٣٣٢هـ)، و"النصرة لسيبويه على جماعة النحويين" لابن درستويه، ت(٣٤٧هـ)، و"الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل" لابن السيد البطليوسي، ت(٥٢١هـ)، و"رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح" لابن الطراوة، ت(٥٢٨هـ)، و"الرد على النحاة" لابن مضاء، ت(٥٩٢هـ)، وغيرها.

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٥٦/٣ .

الفصل الأول

اعتراضات الزبيري في المرفوعات

وفيه المسائل الآتية:

- رد لام الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم.
- الاعتراض على التمثيل بـ (أحمدكم).
- الخلاف في حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب من حيث الإعراب والبناء.
- الخلاف في نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة.
- نوح بين الصرف والمنع.
- تقديم الفاعل على الفعل.
- نيابة المصدر غير الملفوظ به المدلول عليه بالعامل.
- رفع الوصف للضمير المنفصل.
- نقد الإجماع على جواز "في داره زيد".
- العامل في (مرحبا) في قوله تعالى: ﴿ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ ﴾.
- الاعتراض على قول بعض النحاة: "نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل".
- الاعتراض على التمثيل للنكرة الموصوفة التي يدخل الفاء في خبرها بـ "كل رجل يأتيني فله درهم".
- حذف الفاء من الخبر للضرورة الشعرية في قول الشاعر:

  أمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ :. ولكنَّ سيرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

- دخول الفاء على خبر لعل.

المسألة الأولى

رد لام الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم

إذا أضيفت الأسماء الستة إلى غير ياء المتكلم أو ياء النفس كما يسميها النحاة، أعيدت إليها لام الكلمة؛ لأن حذف لامات هذه الأسماء في حال الإفراد، إنّما كان لضرب من التخفيف على غير قياس، فكان إعادةُ ما هو منها أولى من اجتلاب حرفٍ غريبٍ أجنبيّ[١]، فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم، هل تُرَدّ إليها اللام، كما رُدَّت إذا أضيفت إلى غيرها أو ستظل اللام محذوفة؟ هذا محل خلاف بين النحاة.

قال الزبيري:" وجوَّز أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[٢] من نحاة البصرة فيما عدا حمي التشديد، أي: شد ياء المتكلم في الأحوال الثلاثة من الإعراب، نحو: (هذا أبيُّ وأخيُّ وهنيُّ وفميُّ) برد اللام في الأحوال الثلاثة؛ إجراء لهذه اللام مجراها مضافة إلى الظاهر وإلى المضمر غير الياء، نحو: أبو زيد وأخوه، وتمسك بأبيّ في قوله:

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجازِ وقد أرَى :. وأبيَّ مالَكَ ذو المجازِ بدارِ[٣]

وهو لا يقوم حجة له؛ لاحتماله الجمع، بأن يكون في الأصل: "وأبين" جمع سلامة مجرورًا بواو القسم، أضيف إلى ياء المتكلم، وحذفت النون بالإضافة، فأدغمت الياء الأولى في الثانية، فصار أبي، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فلمّا تبَيّن أَصواتَنا :. بكَينَ وفَدّيْنَنا بالأَبينا[١]

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢١٤/٢ .

(٢) نسبه إليه النحاة، ولكن لم أعثر على رأيه هذا في كتبه التي اطلعت عليها، وممن نسبه إليه: الزمخشري، وابن الحاجب، وابن مالك، والرضي. ينظر: المفصل ص114، الأمالي ص٦٠١، شرح التسهيل ٢٨٤/٣، شرح الرضي ٢٧٠/٢ ، وما نسبه النحاة إلى المبرد نسبه ثعلب إلى الفراء. ينظر: مجالس ثعلب ٤٧٦.

(٣) البيت من الكامل، للمؤرج السلمي .

المعنى: أن قدرك الذي أوصلك إلى ذي المجاز، وقد حصل رغم كرهك له ومحاولتك الابتعاد منه.

الشاهد فيه قوله: "وأبيَّ"؛ حيث ردّ لام "أبي" وهي الواو في حالة الجر، ثم قلبها إلى الياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم. وهو في: خزانة الأدب ٤٧٢/٤، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٢١٣/٢، شرح التسهيل ٢٨٤/٣ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص١٣٦.

أي: لما سمعن أصواتنا بكين، وقلن: جعل الله آباءنا فداء لكم، وإذا احتمل أن يكون (أبي) جمعًا، وصح مجيء جمع أب بالواو والنون كالأبينا، كان جاريًا على القاعدة المستقرة، فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لا يثبت؛ لأن ما يستدل به ويجعل أصلاً، فإنما يدل على المطلوب إذا كان غير محتمل لغير ذلك مما جاء على القاعدة المستقرة"(٢).

في النص السابق اعترض الزبيري على المبرد في إجازته رد اللام إلى الأسماء الستة . عدا حمي . عند إضافتها إلى ياء المتكلم، واعترض على استشهاده بالبيت السابق؛ لأنه يحتمل التأويل، فحمله على ما هو الأصل أولى من حمله على غير ذلك مما يحتمل التأويل، وتفصيل الخلاف على النحو التالي:

يرى جمهور البصريين(٣). عدا المبرد . أن هذه الأسماء إذا أضيفت إلى ياء النفس لا يعاد المحذوفُ إليها، بل تُبقَى على حالها محذوفة اللام كما لو لم تُضِفْها، فتقول: "هذا أخِي، وأبِي، وحَمِي"، و"رأيت أخِي، وأبِي، وحمِي"، و"مررت بأخي، وأبي، وحمي"، كما تقول: "هذا أَخٌ، وأَبٌ، وحَمٌ"، و"رأيت أَخًا، وأَبًا، وحَمًا" و"مررت بأخٍ، وأبٍ، وحَمٍ". تحذف لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تحذفها في الإفراد.

وحجتهم أنها إذا أضيفت إلى ياء النفس، لا يظهَر فيها الإعرابُ؛ لأنه موضعٌ يلزمُه الإعلالُ بالقلب، وقد استمر فيه الحذف، فأمضي ذلك فيه، ولم يُردّ إليه ما كان يلزمُه من الإعلال(٤).

ويرى الكوفيون(٥)، والمبرد . فيما نسب إليه . أنه يجوز رد اللام إذا أضيفت إلى ياء النفس، كإعادتها إذا أضيفت إلى غيرها، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) البيت من المتقارب، لزياد بن واصل السلمي في: خزانة الأدب ٤/ ٤٧٦، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٢١٣/٢، شرح التسهيل، ٩٧/١ .
(٢) بغية العارف ٥٧/١ .
(٣) ينظر : المساعد ٣٧٩/٢ .
(٤) ينظر : كتاب الشعر ص١١٦، شرح المفصل لابن يعيش٢١٤/٢ .
(٥) ينظر: المساعد ٣٧٩/٢، همع الهوامع ٣٠٣/٤ .

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وقد أرَى :. وأبيَّ مالَكَ ذو المجاز بدار

ولكن ما ذهبوا إليه وما استشهدوا به لم يسلم من الاعتراض والنقد؛ لأنّ أخيّ وأبيّ . بالتشديد . جمع سلامة، وأصله: أخون وأبون، فحذفت النون للإضافة، وقلبت واو الجمع ياء، وأدغمت في ياء المتكلّم على القياس، كما فعلوا في مسلميّ[١].

فعلى هذا تكون الياءُ المدغَمة ياء الجمع دون أن تكون منقلِبة عن الواو التي هي لام في قولك "أبَوَانِ"، ويدل على ذلك قول الشاعر:

فلمّا تبَيّن أَصواتَنا :. بكَينَ وفَدّيْنَنا بالأَبينا

وقد مال ابن مالك إلى رأي المبرد؛ لأنه رآه مسموعًا في الأب في قول الشاعر:

كأنْ أبيّ كَرَمًا وسودا :. يُلْقِي على ذِي اللّبَد الحديدا[٢]

ويرى ابن مالك أن الاستشهاد بهذا البيت أقوى من الاستشهاد بقول الشاعر:

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وقد أرَى :. وأبيَّ مالَكَ ذو المجاز بدار

لأن هذا البيت يتعين فيه الإفراد؛ إذ لو قصد الجمع، لقال: يلقون، ولم يستشهد ابن مالك على رد اللام في أخي، وقال:" أجيزه قياسًا على أبيّ، كما فعل أبو العباس"[٣].

وأرى أن ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الأولى بالاتباع؛ لأن ما استشهد به الكوفيون والمبرد على صحة مذهبهم يحتمل التأويل، واللغة لا تثبت بالاحتمال.

(١) ينظر : الكناش ٢٢٠/١ .
(٢) البيت من الرجز، ولم أعثر على نسبة لقائله، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٣، همع الهوامع ٣٠٣/٤ .
(٣) شرح التسهيل ٢٨٤/٣ .

المسألة الثانية

الاعتراض على التمثيل بـ (أحمدكم)

من المعلوم أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط ألا يقترن بأل أو يضاف، فإن اقترن بأل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾[(١)]جر بالكسرة على الأصل، وكذلك إن أضيف، وقد مثل ابن جني للمضاف بـ"أحمدكم وعمركم".

وقد مثل الجمالي للمضاف بـ (أفضلنا)، ويرى الزبيري أن هذا التمثيل أولى من التمثيل بـ (أحمدكم)؛ حيث قال عقب ذكره لتمثيل الجمالي بـ (أفضلنا): "هذا التمثيل أولى من تمثيل ابن جني في "اللمع"[(٢)]: "مررت بأحمدكم وعمركم" فإن الأعلام لا تضاف حتى تنكر، فإذا صار، نحو: أحمد وعمر، نكرة، زال منه إحدى العلتين، فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف أفضل، فإن مانعه من الصرف وزن الفعل والصفة، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه"[(٣)].

فقد اعترض الزبيري على ابن جني لتمثيله للممنوع من الصرف إذا أضيف بـ (أحمدكم)، وعلل لاعتراضه بأن الأعلام لا تضاف حتى تنكر؛ لأن أحمد وعمر لو صارا نكرة، لزالت منهما علة التعريف، فصارا على علة واحدة . وهي وزن الفعل في أحمد والعدل في عمر . فصرفا، بخلاف أفضل، فإن المانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه.

فالفرق بينهما أن "أحمد" ذهبت منه العلمية بالإضافة، أما في "أفضلنا"، فلا تزال فيه الوصفية ووزن الفعل، فالأول منصرف؛ لزوال إحدى علتيه، والثاني غير

(١) سورة البقرة من آية (١٨٧) .
(٢) حيث قال:" وتقول مع الإضافة: عجبت من أحمدكم وعمركم" . ينظر : ص١٩ .
(٣) بغية العارف ٥٧/١ .

منصرف؛ لبقاء العلتين.

ويفهم من اعتراض الزبيري أنه يرى أن الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلته (أل) صرف إن زالت إحدى علتيه، كـ (إبراهيمكم، وعمركم)، وبقى على منعه من الصرف إن بقت العلتان، كـ(المساجد، ومساجدكم)، وهو ما ذهب إليه جماعة من النحاة(١)، وتبعهم المتأخرون(٢).

وإليه ذهب: ابن مالك . في أحد قوليه .، وابن فلاح اليمني، والجوجري، والشيخ خالد الأزهري(٣).

وهذا المذهب مبني على أن الصرف هو التنوين.

وحجتهم: أنه إن زال أحد السببين وجب الصرف؛ لزوال المانع، وإن كان السببان موجودين، وجب القول بمنع الصرف؛ لقيام المانع(٤).

ويرى سيبويه أن الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلته (أل) بقى على منعه من الصرف مطلقًا، صرح بذلك في أكثر من موضع من كتابه؛ حيث قال: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ؛ لأنّها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأُدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين، فجميع ما يُتْرَكُ صرفه مضارع به الفعل لأنّه إنما فُعِل ذلك به؛ لأنه ليس له تمكن غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم"(٥).

وقال في موضع آخر:"واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام، وذلك أنهم أمنوا التنوين، وأجروه مجرى الأسماء"(٦).

(١) ينظر : النجم الثاقب ١٧٥/١ .
(٢) ينظر : همع الهوامع ٧٧/١ .
(٣) ينظر : التحفة نقد وتعليق على الكافية ص١١٨، شرح الكافية ٢٨٠/١، شرح شذور الذهب ص١٧٩، التصريح ٨٥/١.
(٤) ينظر : شرح الكافية ١/ ٢٨٠ .
(٥) الكتاب ٢٢/١-٢٣.
(٦) المصدر السابق ٢٢١/٣ .

فسيبويه عبر بكلمة انجر ولم يقل انصرف، فلو كان مصروفًا عنده، لقال صرف.

وقد تبع سيبويه كثير من النحاة، منهم: الفارسي، وابن جني، والصيمري، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك . في قوله الثاني .، وابن هشام[١] .

وقد بنى أصحاب هذا المذهب مذهبهم على أن الصرف هو التنوين، كالمذهب السابق، وهو مفقود مع (أل) والإضافة، فبقى على منعه من الصرف.

واستدلوا على ذلك بأمرين:

الأول: أن اللام والإضافة لا يزيلان شبه الفعل في هذه الأسماء؛ فلذلك لم ينصرف[٢].

الثاني: أن الصرف عبارة عن التنوين، ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة، فلا ينصرف، وإنما دخله الجر؛ لأن سقوطه كان تبعًا لحذف التنوين؛ فلئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر، أو بالمضاف إلى ياء المتكلم، ومع دخول الألف واللام يزول ذلك[٣].

ويرى المبرد أن الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلته (أل) صرف مطلقًا؛ حيث قال: "وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفًا ولامًا، أو أضفته انخفض في موضع الخفض؛ لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض؛ لشبهها بالأفعال، فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال، وذهب شبهها بها؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل، فرجعت إلى الاسمية الخالصة، وذلك قولك: "مررت بالأحمر يا فتى"، و"مررت بأسودكم"[٤].

وقد اختار هذا المذهب: الزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والسيرافي، وابن أبي

(١) ينظر : الإيضاح ص٧٥، اللمع ص ١٩، التبصرة والتذكرة ص٨٢، المفصل ص٤١، شرح الجمل ٣٤٣/٢، شرح التسهيل ٤١/١، شرح اللمحة البدرية ٣٥٤/٢.
(٢) ينظر : شرح الكافية لابن فلاح ٢٧٩/١، النجم الثاقب ١٧٥/١.
(٣) ينظر : شرح الكافية لابن فلاح ٢٧٩/١.
(٤) المقتضب ٣١٣/٣ .

الربيع[١].

وهذا المذهب إما مبني على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معًا، فلا يمنع منه إلا بمنع كل أو التنوين فقط ، لكنه لم يظهر للإضافة أو أل[٢] .

وحجة أصحاب هذا المذهب: أن اللام والإضافة يحدثان في الاسم معنى لا يكون في الفعل، وهو التعريف، فيزول شبه الفعل بذلك، فيعود الاسم إلى أصله، وهو الصرف؛ ولأن الجر من الصرف، وقد دخله بعض ما يدل على الصرف، فكان منصرفًا؛ لضعف المانع من الصرف؛ لأنه يكفي في العود إلى الأصل أدنى شبهة[٣].

وأرى أن الأقرب إلى الصواب هو ما ذهب إليه المتأخرون من وجوب الصرف إن زال أحد السببين ووجوب المنع مع بقاء السببين.

كما أرى أن ابن جني ذكر هذا المثال . والله أعلم .

على سبيل الافتراض والتمثيل، والنحاة كثيرًا ما يفترضون أمثلة على القواعد النحوية وتكون غير مسموعة عن العرب، كافتراضهم مثالا للعلم المنقول من جملة اسمية بـ "زيد منطلق"، وليس بمسموع عن العرب، ولكن النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية[٤].

(١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦، الأصول ٧٩/٢، الجمل ص٢٠، شرح الكتاب ٤٥٦/٣، الملخص ص١٠٧ .
(٢) ينظر : حاشية الخضري ٤٨/١.
(٣) ينظر : شرح الكافية لابن فلاح ٢٨٠/١ .
(٤) ينظر : التصريح ١٢٧/١ .

المسألة الثالثة

الخلاف في حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب من حيث الاعراب والبناء

من الأبواب التي تعرب بعلامات فرعية جمع المؤنث السالم؛ حيث يرفع بالضمة ويجر بالكسرة على الأصل فيهما، وينصب بالكسرة على غير الأصل، حملوا نصبه على جره، كما حملوا نصب جمع المذكر السالم على جره.

ولما كانت الكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب على غير الأصل فيه ذهب الأخفش والمبرد إلى أنها حركة بناء لا حركة إعراب، ولكن ما ذهبا إليه لم يسلم من الاعتراض والنقد من قبل النحاة، وممن اعترض عليهما الزبيري؛ حيث قال: "وزعم المبرد، والأخفش[١] أن الكسرة في الجمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء لا حركة إعراب، ولا وجه له"[٢].

في النص السابق اعترض الزبيري على المبرد والأخفش في زعمهما أن الكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء لا حركة إعراب، ولكن لم يبين وجه اعتراضه، وتفصيل الخلاف على النحو التالي:

يرى جمهور النحاة . عدا الأخفش والمبرد . أن جمع المؤنث السالم معربٌ في كل أحواله[٣]، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة؛ ليجري على سنن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره[٤].

ويرى الأخفش والمبرد . فيما نسب إليهما . أن جمع المؤنث السالم يعرب في حالتي الرفع والجر ويبنى في حالة النصب.

---

(١) ينظر رأيهما في : التذييل والتكميل ١٤٥/١، والأخفش فقط في : شرح الأشموني ١٠٢/١ .
(٢) بغية العارف على رسالة الوظائف ١/ ٦٣ .
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٥/١.
(٤) ينظر: شرح الأشموني ١٠٣/١.

ورد النحاة ما ذهبا إليه بعدم النظير؛ إذ لا يوجد ما يعرب في حالة ويبنى في حالة، وأيضًا ليس فيه سبب من الأسباب الموجبة للبناء(١).

وقد قال الفارسي في الحلبيات: إن الحركة إذا وجبت بعامل لا تكون حركة بناء، ولو جاز مع وجوبها بالعامل أن تكون حركة بناء، لجاز ذلك في سائر الحركات المعربة، فامتناع ذلك في غير هذا الموضع دلالة على أن الحكم به هنا فاسد(٢).

وأرى أن ما ذهب إليه المبرد والأخفش بعيد كل البعد عن الصواب؛ إذ لم يرد في كلام العرب ما يعرب في حالة ويبنى في حالة إلا الفعل المضارع؛ حيث يعرب إذا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون النسوة، ويبنى إذا اتصلت به إحداهما، وإنما كان كذلك؛ لأن الفعل المضارع إنما أعرب؛ لمشابهته الأسماء، فإذا اتصلت به نون التوكيد ونون النسوة بعد عن مشابهة الأسماء فرجع إلى ما هو الأصل في الأفعال، وهو البناء، بخلاف جمع المؤنث السالم فإنه يعرب على ما هو الأصل في الأسماء.

ولو افترضنا أنه يعرب في حالة ويبنى في حالة، لجاز ذلك في سائر الكلام، واختلط المعرب بالمبني، ولم يتبين لنا المعرب من الكلام من المبني.

المسألة الرابعة

الخلاف في نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة

ذكرنا في المسألة السابقة أن النحاة اختلفوا في حركة جمع المؤنث السالم . الكسرة. في حالة النصب؛ لكونها على خلاف الأصل، وهنا اختلفوا في جواز نصبه بالفتحة على الأصل؛حيث أجاز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقًا، ولكن الزبيري اعترض عليهم، فقال:"وقول المؤلف: "بضم وكسر"على سبيل التحتم في الكسر،وعن الكوفيين إجازة نصبه بالفتحة، فتقول:"رأيت المسلماتَ" ولا شاهد لهم على ذلك.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٥/١.
(٢) ينظر : ٣١٥/١ .

وعن هشام[١] أن ذلك جائز فيما حذفت لامه في المفرد ولم ترد في الجمع ، كـ "هناتٍ وبناتٍ"، ويشهد له ظواهر من السماع؛ قرأ بعضهم: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ﴾[٢] بالفتح"[٣].

في النص السابق اعترض الزبيري على الكوفيين في تجويزهم نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة؛ لعدم وجود شاهد لهم على ذلك، ولم يعترض على هشام في تجويزه نصب جمع المؤنث السالم فيما حذفت لامه فقط ولم ترد في الجمع؛ لأن السماع يؤيده، وتفصيل الخلاف على النحو التالي:

يرى سيبويه أن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقًا؛ حيث قال في باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع: "(رأيت مسلماتٍ وتمراتٍ قبلُ)، ولا يكون أن تصرف التاء بالنصب في هذا الموضعِ"[٤].

وهو ما عليه جمهور البصريين[٥]، وإليه ذهب: الرضي، وابن عقيل، والأشموني[٦].

وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة؛ ليجري على سنن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره[٧].

(١) ينظر: التذييل ١٥١/١، شرح اللمحة البدرية ٢٨٤/١، همع الهوامع ٦٧/١، المدارس النحوية ص١٩٠.
(٢) سورة النحل من آية (٥٧) ، والقراءة في: الدر المصون ٢٧/٤.
(٣) بغية العارف على رسالة الوظائف ١/ ٦٣-٦٤ .
(٤) الكتاب ٣٧٣/٣.
(٥) ينظر : التذييل ٣٣٥/١.
(٦) ينظر: شرح الرضي ٣٩١/٦، المساعد ٥٦/١، شرح الأشموني ١٠٣/١
(٧) ينظر: شرح الأشموني ١٠٣/١.

ويرى هشام بن معاوية الضرير أن جمع المؤنث السالم ينصب بالفتحة إذا كان نحو: "لُغة، وثُبة" من المعتل اللام المعوَّض منها التاء، ما لم يُرَدَّ إليه المحذوف، فإن رُدَّ، كسَنوات وعضوات، رجع إلى ما هو به أولى، وهو النصب بالكسرة(١).

ومال إلى هذا المذهب ابن هشام(٢) ، واسْتُدِل لهذا المذهب بقول الشاعر:

فَلَمَّا جَلَاها بالإيام تحيَّزتْ :. ثباتًا عليها ذُلُّها واكْتِئَابُها(٣)

وحكى الفراء: "ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتَهم"(٤).

ورد الفارسي حكاية الفراء بأنه مفرد رُدَّت لامه، فقلبت ألفا(٥)، ولكن ابن مالك ضعف هذا الرد من جهة أن الأصل عدم الاشتراك، وخاصة بين المفرد والجمع، ولاسيما أن جمع لغة على لغات في غير سمعت لغاتهم ثابتة باجماع(٦)، ورد أبو حيان اعتراض ابن مالك بأنه أجاز أن يكون (فلك) مشتركًا بين المفرد والجمع، فكذلك هنا(٧).

ويرى فريق ثالث أنه يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة على الأصل سواء أكان معتلَّ اللام أم صحيحَها، وهذا القول نسبه بعض النحاة للكوفيين(٨)، ونسبه البعض الآخر للبغداديين(٩).

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٨٧/١ .
(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢٨٤/١ .
(٣) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي .
المفردات: الإيام: الدخان. لسان العرب ٤١/١٢ مادة(أ ي م) .
المعنى: يقول: إن النحل لجأت إلى خلاياها، فدخن عليها فخرجت وبرزت، وهنا تحيزت وتضامت جماعات يبدو عليها الذل والاكتئاب ، فقد تمكن منها المشتار .
الشاهد في: (ثباتًا)؛ حيث نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة على الأصل .
والبيت في: شرح أشعار الهذليين ص ٥٣ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٦/١، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٦٩، الخصائص ٣٠٤/٣، شرح المفصل ٢٢٢/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/١.
(٤) ينظر: معاني القرآن ٩٣/٢.
(٥) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٦٩-١٧٠ .
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٨٨/١ .
(٧) ينظر: التذييل ٣٣٧/١ .
(٨) كابن جنى وأبو حيان والسيوطي، ينظر: الخصائص ٣٠٤/٣، التذييل ١٥١/١، ، همع الهوامع ٦٧/١.
(٩) كالفارسي وابن يعيش ، ينظر: كتاب الشعر ص١٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/٣.

واعترض عليهم الزبيري؛ لعدم وجود دليل على ما ذهبوا إليه.

وأما استدلالهم بقول العرب: "استأصل الله عرقاتَهم"[١]، فقد رد بأنه مفرد والألف فيه للإلحاق[٢].

والخلاصة أن اعتراض الزبيري على الكوفيين من جهة نفي الدليل، ونفي الدليل هو نوع من الاستدلال يلجأ إليه النحاة؛ لكي ينفوا مذهبا أو رأيا، ومن المعروف أن المذهب أو الرأي العاري من الدليل دليل على ضعفه؛ لذا فإني أوافق الزبيري في اعتراضه على الكوفيين.

المسألة الخامسة

(نوح) بين الصرف والمنع

من العلل المانعة من الصرف العلمية والعجمة، وشرطها: أن تكون علمًا في لغة العجم، وأن تكون زائدة على ثلاثة أحرف أو على ثلاثة متحركة الوسط.

والشرط الثاني محل الخلاف؛ حيث جاءت كلمة (نوح) على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن.

قال الزبيري:"وأجاز عيسى بن عمر[٣]،وابن قتيبة،والجرجاني، والزمخشري[٤] في في نوح الصرف وعدمه، وهم محجوجون بأنه لم يسمع نوح إلا منصرفًا"[٥].

اعترض الزبيري على عيسى بن عمر، وابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري؛ لتجويزهم في نوح الصرف وعدمه؛ لعدم وجود دليل من السماع على ما ذهبوا إليه؛لأن السماع ورد بصرف نوح، وللنحاة في الاسم الأعجمي الثلاثيّ الساكن الوسط مذهبان:

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال للميداني ٦٦/١، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٧١، الخصائص ٣٠٤/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٣/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٣/٣ .

(٣) ينظر : التصريح ٣٣٤/٢ .

(٤) ينظر : أدب الكاتب ٢٨٢/١، المقتصد ٩٩٤-٩٩٥ ، المفصل ص٤٢ .

(٥) بغية العارف على رسالة الوظائف ١/ ٩٤.

أحدهما: أن الاسم الأعجمي الثلاثيّ الساكن الوسط، نحو: "نوح" مصروف مطلقًا، صرح بذلك سيبويه؛ حيث قال: "وأما نوحٌ، وهودٌ، ولوطٌ، فتنصرف على كل حال؛ لخفتها"(١).

وتبعه جمهور النحاة، منهم: المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن يعيش، والسيوطي(٢).

ويرى أصحاب هذا المذهب أنه وإن كان قد اجتمع فيها العلتان . العلمية والعجمة، فقد قاومت الخفّة التي فيه إحدى العلّتين، فكأنّه بقي على علّة واحدة، فانصرف(٣)، ويؤيد ما ذهبوا إليه ورود السماع به؛ حيث لم ترد هذه الكلمة في القرآن إلا منونة، كما في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾(٤).

الثاني: أن الاسم الأعجمي الثلاثيّ الساكن الوسط، نحو :"نوح" يجوز فيه الصرف والمنع، وهو ما ذهب إليه عيسى بن عمر، وابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري.

وحجتهم في المنع أن فيه علتين إحداهما العلمية، والثانية العجمة(٥).

وقياسًا على المؤنث الثلاثي الساكن الوسط؛ لأنه يجوز فيه الوجهان.

ورُدَّ بأن العجمة أضعف من التأنيث؛ لأنها متوهمة، والتأنيث ملفوظ به غالبًا، فلا يلزمها حكمه(٦).

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن أصحاب الفريق الأول اعتمدوا فيما ذهبوا إليه على السماع والقياس، فالسماع من جهة أن هذه الكلمة لم ترد في القرآن إلا

(١) الكتاب ٢٣٥/٣ .
(٢) ينظر : المقتضب ٣٥٣/٣، الأصول ٩٢/٢، التعليقة ٥٨/٣-٥٩، شرح المفصل١٩٤/١، همع الهوامع ١٠٥/١.
(٣) ينظر : التعليقة ٥٩/٣، المرتجل ص٩٤.
(٤) سورة الصافات آية(٧٩) .
(٥) ينظر : التعليقة ٥٨/٣.
(٦) ينظر : شرح ابن الناظم ص٤٦٣.

مصروفة، والقياس من جهة بقاء الكلمة على علة واحدة؛ لأن السكون قاوم أحد السببين، فبقت الكلمة على علة واحدة، والعلة الواحدة لا تكفي لمنع الكلمة من الصرف، وفيه رد إلى الأصل.

أما أصحاب الفريق الثاني، فقد اعتمدوا على القياس من جهتين: إحداهما: وجود العلتين ولا عبرة بالخفة؛ لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف[١]، والثانية: القياس على المؤنث الثلاثي الساكن الوسط.

ومعلوم أن السماع مقدم على القياس؛ لأنه إذا صح السماع لا يلتفت إلى القياس؛ لذا فإني أوافق الزبيري في اعتراضه على ابن قتيبة ومن تبعه فيما ذهبوا إليه من أن "نوحًا" يجوز فيها الصرف وعدمه؛ لورود السماع بصرفها، وردًا إلى الأصل.

المسألة السادسة

تقديم الفاعل على الفعل

اختلف البصريون والكوفيون في جواز تقديم الفاعل على الفعل، وقد تمسك البصريون بالأدلة العقلية، بينما اعتمد الكوفيون على الأدلة السماعية، وقد أيد الزبيري البصريين فيما ذهبوا إليه، واعترض على الكوفيين، فقال: "ولا يتقدم، أي: الفاعل على عامله؛ لأنه كالجزء منه، ولا يجوز أن تقول: "زيد قام" على أن تجعل (زيد) فاعل متقدم، و(قام) فعل مؤخر، لما قدمناه، وأجاز الكوفيون في (زيد) الابتداء والفاعلية، ويلزمهم أن يجيزوا: "الزيدان قام"، و"الزيدون قام"، ومِثل هذا لم يُعثَر عليه"[٢].

(١) ينظر : شرح الكتاب ١٢/٤.
(٢) بغية العارف على رسالة الوظائف ١٢٠/١ .

في النص السابق اعترض الزبيري على الكوفيين في إجازتهم تقديم الفاعل على الفعل؛ لأن هذا يلزمهم جواز "الزيدان قام"، و"الزيدون قام"، وهذا لا يجوز؛ لأن ضمير التثنية والجمع لازم له، فنقول: "الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا".

وحتى نكون على بينة من المذهبين لا بد أن نعرض الخلاف بينهما وأدلة كل فريق؛ ليتبين لنا ما إذا كان الزبيري محقًا في اعتراضه أو لا.

يرى جمهور البصريين أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مع بقائه فاعلاً[١].

وإليه ذهب: ابن جني، والأنباري، وابن مالك، والسيوطي[٢].

واستدلوا على ذلك بعدة أمور، منها:

. أن الفاعل كالجزء من الفعل، ومحال تقدم جزء الشيء عليه[٣].

. أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: "زيد قام"، وكان تقديم الفاعل جائزًا لم يَدْرِ السامع أأردت الابتداء بـ (زيد) والإخبار عنه بجملة (قام) وفاعله المستتر فيه، أم أردت إسناد (قام) وحده إليه؟، ولا شكَّ أن بين الحالين فرقًا، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى مَن قام به أو وقع منه، ولا يجوز إغفال هذا الفرق[٤].

. أنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه، كقولك في: زيد قام، "إن زيدًا قام" فتأثر (زيد) بـ (إنَّ) دليل على أن الفعل شُغِل عنه بفاعل مضمَر، وأن رفع (زيد) إنما كان بالابتداء، وهو عامل ضعيف؛ فلذلك انتسخ عمله بعمل (إنَّ) [٥].

ويرى جمهور الكوفيين أنه يجوز تقديم الفاعل على الفعل مع بقائه فاعلًا[٦].

---

(١) ينظر: توجيه اللمع ١٢١/١، ارتشاف الضرب ص ١٣٢٠، همع الهوامع ٢٥٤/٢.
(٢) ينظر: اللمع ص٣٣، أسرار العربية ص٦٢،٦٣، شرح التسهيل ١٠٧/٢، همع الهوامع ٢٥٤/٢.
(٣) ينظر: أسرار العربية ص٦٢، اللباب ١٤٩/١، توجيه اللمع ١٢١/١.
(٤) ينظر: عدة السالك تحقيق أوضح المسالك ٨٧/٢، ٨٨.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢، المغني لابن فلاح ص٤٥٠.
(٦) ينظر: توجيه اللمع ١٢١/١، شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢،المغني لابن فلاح ص٤٥٠، أوضح المسالك ٨٦/٢ ، التصريح ٣٩٧/١، همع الهوامع ٢٥٥/٢.

واستدلوا بنحو قول الشاعر:

ما للجِمالِ مشيُها وئيدا :. أجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أم حَدِيدا[١]

وروي هذا البيت مثلثًا . بالرفع والنصب والجر . ولكن الكوفيين تمسكوا برواية الرفع[٢]، ووجه الاستشهاد بها أن (مشيُها) رُوِيَ مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيدًا) وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلًا بـ(وئيدًا) مقدمًا عليه فقط تَقدُّم الفاعل على المسند، وهو المدَّعَى.

ورد البصريون استدلال الكوفيين بعدة أمور:

أحدها: أنه ضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند[٣].

الثاني: (مشيُها) مبتدأ حذف خبره؛ لسد الحال مسدَّه، أي: يظهر وئيدًا [٤].

الثالث: (مشيُها) بدل من ضمير الظرف المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار، وذلك أن (ما) الاستفهامية في محل رفع على الابتداء، و (للجمال) خبره، وهو جارٌّ ومجرور، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على (ما)[٥].

ورد الأزهري هذه التخريجات، فقال: "وهذه التخريجات ضعيفة، أما الضرورة، فلا داعيَ إليها؛ لتمكُّنِها من النصب على المصدرية، أو الجر على البدلية من (للجمال) بدل اشتمال، وأما الابتدائية، فتخريج على شاذ.

وأما الإبدال من الضمير؛ فلأنه إما بدل بعض أو اشتمال، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظًا أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلفه، ففيه ضَعف من وجهٍ آخر، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير (ما) الاستفهامية، وإذا أبدل

(١) البيت من الرجز، للزباء في: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، أوضح المسالك ٨٦/٢، مغني اللبيب ٢٢٧/٦، المقاصد النحوية ٧٥/١، وللخنساء في: المقاصد النحوية ٩٠٩/٢ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٨٧/٢ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٨٨/٢، التصريح ٣٩٧/١، شرح الأشموني ٩٢/٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٨٨/٢، التصريح ٣٩٧/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١، أوضح المسالك ٨٨/٢، التصريح ٣٩٧/١.

(مشيُها) منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام؛ لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهر"[١].

وأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون بعيد عن الصواب؛ لأنه لو كان تقديم الفاعل على الفعل جائزًا، لم يتبين لنا المتقدم هل هو فاعل أو مبتدأ؟ ولا شك أن المعنى يختلف؛ لأن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى مَن قام به أو وقع منه، ولا يجوز إغفال هذا الفرق، وأيضًا ما استدلوا به يتطرق إليه الاحتمال، وما تطرق إليه الاحتمال يسقط به الاستدلال.

المسألة السابعة

نيابة المصدر غير الملفوظ به المدلول عليه بالعامل

يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان: أولهما: أن يكون متصرفًا، فلا يجوز نيابة "سبحان" ونحوه؛ لأنه ملازم للنصب على المصدرية. والثاني: أن يكون مختصًا، والمراد به المصدر المبين لنوع عامله أو لعدده، وغير المختص أو المبهم هو المؤكد لعامله[٢]، والشرط الثاني محل الخلاف.

قال الزبيري: "ولا يكون مصدرًا عند سيبويه[٣] إلا بتعهد، أي: بقصد، كـ"قد قعد، وقد خرج" المتوقع قعود والمتوقع خروج، أي: قد قعد القعود وخرج الخروج الذي ينتظر وقوعه، وأخطأ من حفظ عن سيبويه في هذا المقام غير ذلك"[٤].

اعترض الزبيري على من ادعى أن سيبويه أجاز نيابة المصدر غير الملفوظ به المدلول عليه بالعامل، كقولك: "جُلِس أو ضُرِب"، وأنت تريد الجلوس والضرب؛ لأن الذي أجازه سيبويه هو المصدر المضمر المقصود، كأن يقال لمتوقع القعود: قد قُعِد،

(١) التصريح ٣٩٧/١ .
(٢) ينظر : عدة السالك ١٤١/٢ .
(٣) ليس لسيبويه نص صريح في ذلك، ولكن يفهم من كلامه في : الكتاب ٣٤/١، ٢٢٩ .
(٤) بغية العارف ١٣٨/١ .

ولمتوقع الخروج: قد خُرِج، أي: قد قُعِد القعود، وقد خُرِج الخروج الذي ينتظر وقوعه، ولم يصرح الزبيري بالشخص الذي اعترض عليه، وهو الزجاجي، كما سيتضح من خلال عرض الاعتراض.

وهذا الاعتراض قد سبقه إليه شراح الجمل، ومنهم ابن خروف؛ حيث قال: "ثم ادعاؤه . يعني الزجاجي[١]. أنه مذهب سيبويه فاسد؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب، والذي أجازه سيبويه لا يمنعه بَشَر، وهو إضمار المصدر المقصود"[٢].

وعقب ابن مالك على كلام ابن خروف قائلًا: "هكذا قال ابن خروف، وهو الصحيح"[٣].

وأما عن الخلاف في المسألة، فقد ذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز نيابة المصدر غير الملفوظ به المدلول عليه بالعامل، فلا يجوز في جلس زيد: جُلِس، ولا في ظرف زيد: ظُرِف[٤]؛ لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود، وإنما يدل على الذي لمجرد التوكيد، والذي لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه وهو ملفوظ به، فكيف إذا نُوي ولم يلفظ به[٥].

وقد اختار هذا المذهب ابن مالك، والشيخ خالد الأزهري[٦].

ويرى الكسائي وهشام . فيما نسب إليهما . [٧] أنه يجوز نيابة المصدر غير الملفوظ به المدلول عليه بالعامل، كقولك: "جُلِس أو ضُرِب".

وحجتهما في ذلك: أن الموجب لإقامة المصدر مقام الفاعل إنما هو عدم المفعول

---

(١) قال الزجاجي: "وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه" . الجمل ص ٨٩ .
(٢) شرح الجمل ٥٢٣/١.
(٣) شرح التسهيل١٢٧/٢ .
(٤) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل ص٢٠٨، التذييل ٢٣٤/٦ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٢٦/٢ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل ١٢٦/٢، التصريح ٤٢٦/١.
(٧) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل ص٢٠٨، التذييل٢٣٥/٦، التصريح٤٢٦/١ .

به، وهذه العلة بعينها موجودة في جَلَسَ وقَعَدَ؛ ولأن معنى جَلَسَ زيد: أنه قد فعل جلوسًا وأحدثه، فإذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه، فما المانع من أن يقال: جُلِس وقُعِد؛ إذ معناه: فعل الجلوس، وفعل القعود، كما أن قولنا: "ضُرِب بزيدٍ الضرب"، إنما معناه: "فُعِل بزيد الضرب"؛ ولأن الفاعل والمفعول في صناعة العربية يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه وإسناد الفعل إليه، فيجب على هذا أن يرتفع كل ما حدث عنه من مصدر أو ظرف، سواء أكان الفعل متعديًا أم غير متعد(١).

وأيد أبو حيان هذا المذهب مستدلا عليه بقول الشاعر:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ :. يَسُؤْكَ وإنْ يَكْشِفْ غَرَامَكَ تَدْرَبِ(٢)

والتقدير: ويعتلل هو، أي: الاعتلال(٣)، ويروى بـ"نبخل عليك ونعتلل"، فلا شاهد فيه؛ لأنه مبني للفاعل.

ورده جمهور النحاة بـ: أن النائب عن الفاعل لـ"يعتلل" ضمير مصدر مختص بلام العهد، أو بصفة محذوفة، و"المعنى: ويعتلل" هو، أي: "الاعتلال المعهود، أو اعتلال، ثم خصصه بـ"عليك" أخرى في موضع الحال من الضمير؛ ليقيد بها، فيفيد ما لم يفده الفعل(٤).

وأرى أن ما ذهب إليه جمهور النحاة هو الأولى بالاتباع؛ لأن المسند والمسند إليه لا بد أن يفيد أحدهما ما لم يفده الآخر؛ لأنه إذا أفاد ما أفاده الآخر فمجيئه مؤكد، وما كان كذلك كأنه غير موجود، فيكون الكلام غير مركب والكلام لا يكون إلا مركبًا، وهو ما رد به ابن أبي الربيع(٥).

(١) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل ص٢٠٩، التذييل٦/٢٣٥-٢٣٦.
(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص٧٤، ولعلقمة في ديوانه ص١١ برواية:" وإن يبخل عليك ويعتلل :. تشك .."، وبلا نسبة في: التذييل ٦/٢٣٦، النكت ص٥٣، أوضح المسالك٢/١٤٢، وروي بـ"نبخل عليك ونعتلل" في: شرح أبيات مغني اللبيب ٧/١١٣.
(٣) ينظر : التذييل٦/٢٣٥ -٢٣٧، النكت الحسان ص٥٣.
(٤) ينظر : التصريح ١/٤٢٦.
(٥) ينظر : البسيط ٩٦٥.

المسألة الثامنة

رفع الوصف للضمير المنفصل

اختلف البصريون والكوفيون في رفع الوصف للضمير المنفصل، وقد اعتمد البصريون على أدلة من السماع والقياس على حين اعتمد الكوفيون على القياس، وخرجوا أدلة البصريين السماعية على وجه يتفق مع مذهبهم، ورد البصريون تخريجات الكوفيين، ولكن الزبيري اعترض على ردود البصريين مما يفهم منه اتفاقه مع المذهب الكوفي.

قال الزبيري: "ترفع، أي: الصفة المذكورة اسمًا مشتقًا سواء كان ظاهرًا أو مضمرًا، منفصلًا، كقوله:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتُمَا :. إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[١]

وكقوله تعالى:" ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[٢]، فإن (أنت) مرفوع بـ (راغب)، وإلا لزم الفصل بين (راغب)، وبين معموله، وهو (عن آلهتي) بأجنبي، وهو(أنت) .

وزعم الكوفيون[٣]، والزمخشري، وابن الحاجب[٤]، أنه يجب أن يكون المرفوع بهذه الصفة ظاهرًا، ومنعوا أن يكون مضمرًا، وحملوا آية مريم على التقديم والتأخير، ولا يمكنهم ذلك في البيت؛ إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد، هكذا قيل في رده، وفيه نظر من وجهين:

الأول: يمكن ذلك . أعني التقديم والتأخير . في البيت ويقدر مضاف، ومضاف إليه موصوف بواف، أقيمت الصفة مقام الموصوف، وحذف للزنة، ويكون مطابقًا

---

(١) البيت من الطويل، ومع كثرة الاستشهاد به إلا أنه مجهول القائل، وقائله يذكر لصديقيه أنهما لا يرعيان حق الصداقة إلا إذا قاطعا من يقاطع وواصلا من يواصل.
وهو في: شرح التسهيل ٢٦٩/١، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص١٨١، مغني اللبيب ١١٨/٦ .
(٢) سورة مريم من آية (٤٦) .
(٣) ينظر : التذييل ٢٥٤/٣، مغني اللبيب ١١٦/٦، همع الهوامع ٦/٢، الحدائق الندية ص١٨٦.
(٤) ينظر : الكشاف ص٦٣٨، الأمالي ص٤٩٥.

للضمير المثنى معنى، أي: ما أنتم كل واحد واف، ويراعى فيه المعنى، أعني: معنى العموم المطابق للتثنية وغيرها، عكس ما روعي المعنى في لفظ (كلا)، وأخبر عنه بالمفرد وإن كان معناه مثنى، كقوله:

كلاهما حِينَ جدَّ الجَرْيُ بينهما :. قد أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِما رابِي[١]

بالإفراد دون التثنية، فلا يطابقه معنى بل لفظًا، وعكسه هنا الثاني، إن (أنتما) فاعل بواف سادًا مسد الخبر، كـ (أسار ذان)؛ إذ النفي كالاستفهام، وليس بخبر حقيقة، والمانع من جواز تقديمه، اشتراط ما له صدر الكلام، كالنفي والاستفهام، ولولاه لجاز باعتبار الوجه الأخير.

الثاني: أن (واف) جنس يصدق بالقلة والكثرة، فيطابق كلا منهما، فتأمل فإني لم أجده لغيري"[٢].

في النص السابق اعترض الزبيري على من خرج البيت والآية اللذين هما محل استشهاد البصريين على مذهبهم من أن الوصف يجوز أن يرفع الضمير المنفصل، وأول البيت على وجهين؛ لكي يتفق مع مذهب الكوفيين القائل بأن الوصف لا يجوز أن يرفع الضمير المنفصل، وقال إنه انفرد بهذا التخريج، فلم يجده عند غيره.

وتفصيل الخلاف والاعتراض على النحو التالي:

(١) البيت من البسيط. .
الشاهد فيه قوله: "كلاهما قد أقلعا" وقوله "وكلا أنفيهما رابي" فقد أعاد الضمير إلى "كلاهما" في العبارة الأولى مثنى، وذلك قوله: "أقلعا"مراعاة لمعنى "كلا". وأخبر عن "كلا" في العبارة الثانية بمفرد، وذلك في قوله "رابي" مراعاة للفظ "كلا"، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ "كلا"، ومراعاة معناها.
وهو للفرزدق في: الخصائص ٣١٧/٣، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٦٦، وله أو لجرير في : لسان العرب ١٥٦/٩، وبلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش١٥٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٦٧/١، ارتشاف الضرب ص١٨١٤.
(٢) بغية العارف ١٤٥/١- ١٤٧ .

ذهب الكوفيون، والزمخشري إلى أنه لا يجوز أن يرفع الوصف الضمير المنفصل، فنحو: "أقائم أنت؟" يتعين فيه أن يكون (قائم) خبرًا مقدمًا، و(أنت) مبتدأ مؤخرًا.

وادعى ابن الحاجب الإجماع على ذلك؛ حيث قال في "أقائم هو؟": "لم يُختَلف في أن (أقائم) خبر مبتدأ مقدم"(١) ، ونسبه ابن هشام إلى الوهم؛ لوجود الخلاف(٢).

وحجتهم: أن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير، فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه(٣).

ورُدَّ هذا الدليل بأمرين:

أحدهما: أن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل؛ ولأن مرفوع الوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل.

الثاني: أنه إنما انفصل مع الوصف؛ لئلا يجهل معناه؛ لأنه يكون معه مستترًا، بخلافه مع الفعل، فإنه يكون بارزًا، كـ "قمتُ" أو "قُمْتَ"(٤).

وذهب البصريون(٥) إلى أنه يجوز للوصف أن يرفع الضمير المنفصل، فإذا قلت: "أقائم أنت؟" يجوز أن يعرب الوصف مبتدأ، وأنت فاعلا سد مسد الخبر، ويجوز أيضًا أن يعرب الوصف خبرًا مقدمًا، و (أنت) مبتدأ مؤخرًا.

وحجتهم من جهة القياس والسماع: أما القياس، فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له برز منها الضمير المرفوع بها، نحو: "زيد هند ضاربها هو"، بلا خلاف بين أحد من النحويين في جواز ذلك، مع أنها إذ ذاك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعها لم يبرز الضمير فيها، بل كنت تقول: "زيد هند يضربها"، فكما

---

(١) الأمالي ص٤٩٥.
(٢) ينظر : مغني اللبيب ١١٦/٦.
(٣) ينظر : التذييل ٢٥٤/٣، همع الهوامع ٦/٢.
(٤) ينظر : مغني اللبيب ١١٧/٦، الحدائق الندية ص١٨٦.
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٠٨١، شرح التسهيل للمرادي ص٢٤١، تعليق الفرائد ١٤/٣، همع الهوامع ٦/٢.

خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنه جار مجراه، فكذلك لا ينكر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه في "أقائم أنتما"، وشبهه(١).

وأما السماع، فمنه قوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾، فهذه الآية يترجح فيها أن يكون (راغب) مبتدأ، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر، لا ما أعربه أصحاب المذهب الأول من كون (أراغب) خبر، و (أنت) مبتدأ لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكون فيه تقديم وتأخير؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ.

الثاني: ألا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل؛ لأن الخبر ليس عاملا في المبتدأ . على الصحيح . بخلاف كون (أنت) فاعلًا، فإنه معمول (أراغب)، فلم يفصل بين (أراغب) وبين عن (آلهتي) بأجنبي، إنما فصل بمعمول له(٢).

ومن السماع أيضا قول الشاعر :

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتُمَا :. إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

ففي البيت يتعين كون (وافٍ) مبتدأ، (أنتما) فاعل سد مسد الخبر؛ لأن القول بأن (واف) خبر مقدم، و (أنتما) مبتدأ مؤخر، مؤدٍ إلى الإخبار عن المثنى بالواحد(٣).

وقد أجاب أصحاب المذهب الأول عن البيت باحتمال أن يكون أنتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله: (ما واف بعهدي)، والتقدير: أنتما يا خليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما أحد واف بعهدي.

كما أجابوا عن الآية: بأنا نمنع تعلق الجار بـ (راغب) المذكور ليلزم المحذور . يعني الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي . ، بل يجعل متعلقًا بمحذوف، والتقدير:

(١) ينظر : التذييل ٢٥٤/٣ .
(٢) ينظر : الدر المصون ٦٠٦/٧، مغني اللبيب ١١٧/٦، تعليق الفرائد ١٤/٣، الحدائق الندية ص١٨٧.
(٣) ينظر : مغني اللبيب ١١٨/٦، تعليق الفرائد ١٤/٣.

"أراغب أنت ترغب عن آلهتي"[١].

ووافق الزبيري الكوفيين فيما ذهبوا إليه، فخرج البيت على وجهين:

أحدهما: التقديم والتأخير على تقدير مضاف، ومضاف إليه موصوف بواف، أقيمت الصفة مقام الموصوف، وحذف للزنة . يعني : وزن البيت . ، ويكون مطابقًا للضمير المثنى معنى، أي: ما أنتم كل واحد واف، ويراعى فيه المعنى، يعني معنى العموم المطابق للتثنية وغيرها.

الثاني: أن واف جنس يصدق بالقلة والكثرة، فيطابق كلًا منهما.

وأرى أن ما ذهب إليه البصريون هو الأولى بالاتباع؛ لاعتمادهم على الأدلة السماعية التي هي أصل الأدلة النحوية، بالإضافة إلى الأدلة القياسية، وما رد به الكوفيون أدلة البصريين لا يلتفت إليه؛ لأن فيه تكلفًا وما لا تكلف فيه أولى مما فيه تكلف، والله أعلم.

المسألة التاسعة

نقدالإجماع على جواز "في داره زيد"

من اعتراضات الزبيري على النحاة اعتراضه على ابن مالك في نقله الإجماع على جواز (في داره زيد)؛ حيث يرى أن الأمر بخلافه.

قال الزبيري: "ونقل ابن مالك إجماع النحاة على جواز: "في داره زيد"[٢]، وليس بشيء، بل فيه خلاف عن الأخفش نقل عنه الصفار[٣] أنه إذا ارتفع زيد بالمجرور منعها؛ لأنه إذا رفع المجرور اسمًا بعده كان واقعًا في محله؛ لأنه عامل، فيلزم من ذلك أن يتقدم الضمير على مفسره وهو لا يجوز؛ لأن زيدًا مرفوع بالابتداء لا بالمجرور، وذلك عندهم على التقديم والتأخير"[٤].

(١) ينظر : تعليق الفرائد ١٥/٣، الحدائق الندية ص١٨٧ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٠/١ .
(٣) ينظر كلام الصفار في : التذييل ٣٤٤/٣ .
(٤) بغية العارف على رسالة الوظائف ١/ 151ـــ ١٥٢ .

في النص السابق اعترض الزبيري على ابن مالك؛ حيث ادعى إجماع النحاة على جواز :"في داره زيد"، ويرى الزبيري أن الأمر بخلاف ما ادعاه؛ لأن الصفار نقل عن الأخفش أنه يمنع هذا المثال لو كان (زيد) مرتفعًا بالمجرور؛ لأنه في هذه الحالة يصير (زيد) معمولًا للمجرور وحق المعمول التأخير عن العامل، فيكون الضمير في كلمة (داره) عائدًا على متأخر لفظًا ورتبة.

والحق أن ابن مالك قد سبقه إلى القول بهذا الإجماع السيرافي(١)، وقد سبق أبو حيان الزبيري في الاعتراض على ابن مالك(٢).

وقبل الدخول في الخلاف أود أن أذكر أولًا أن البصريين استدلوا بهذا المثال في ردهم على الكوفيين في أن المبتدأ والخبر كلاهما عامل في الآخر(٣)؛ لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع صاحبها في الدار، كما لا يمتنع في داره زيد(٤)، ومعلوم أن المثال الأول ممتنع؛ لأن الضمير فيه قد عاد على متأخر لفظًا ورتبة، والمثال الثاني جائز؛ لأن الضمير عاد على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة.

فيكون زيد مبتدأ والمجرور خبره على التقديم والتأخير، وذلك جائز في سعة الكلام.

أما عن الخلاف في المسألة، فقد ذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء(٥)، فنحو: "في الدار عمرو"، المجرور خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر.

واستدلوا على ذلك بأمرين:

أحدهما: أن الأصل في الظرف ألا يعمل، وإنما يعمل؛ لقيامه مقام الفعل، ولو كان ههنا عاملًا لقيامه مقام الفعل ما جاز أن تدخل عليه العوامل، فتقول: "إن أمامك

(١) ينظر : شرح الكتاب ٤١٥/٢ .
(٢) ينظر : التذييل ٣٤٤/٣ .
(٣) ينظر الخلاف في عامل المبتدأ والخبر في: الإنصاف ٥٦/١، اللباب ١٢٥/١، ١٢٨، التذييل ٢٦٥/٣.
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٢/١ .
(٥) ينظر : الإنصاف ٦١/١، التبيين ص١٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢ .

زيدًا"، و"ظننت خلفك عمرًا"، وما أشبه ذلك؛ لأن عاملًا لا يدخل على عامل؛ فلو كان الظرف رافعًا لزيد لما جاز ذلك، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبْطِلُ عمله.

والثاني: أنه لو كان عاملًا لوجب أن يُرْفَعَ به الاسم في قولك: "بك زيد مأخوذ" وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك(١).

وقد أجاز الكوفيون والأخفش رفع الظرف للاسم الواقع بعده، ويسمون الظرف المحل؛ لأن الأصل في قولنا: (أمامك زيدٌ، وفي الدار عمروٌ) حل أمامك زيد، وحل في الدار عمرو، فحذف الفعل وحل الظرف محله، فارتفع به الاسم كما يرتفع بالفعل(٢).

وقد نقل أبو جعفر الصفار عن الأخفش أنه منع أن يرتفع "زيد" بالظرف في هذا المثال؛ لأنه إذا رفع الظرف الاسم بعده كان واقعًا في محله؛ لأنه عامل، فيلزم من ذلك أن يتقدم الضمير على مفسره، وذلك لا يجوز(٣).

فعلى هذا فإن الأخفش يمنع أن يشتمل الخبر على ضمير يعود على المبتدأ كهذا المثال (في داره زيد)؛ لأن (زيد)عنده مرفوع بالمجرور؛ فتكون رتبة زيد التأخير؛ لأنه فاعل، وبذلك يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو لا يجوز، ولكن يجوز عنده حمل هذا المثال على التقديم والتأخير، كما قال البصريون.

فمعنى هذا أن النحاة مجمعون على أن "زيد" في هذا المثال مبتدأ، والمجرور خبره على التقديم والتأخير، كما قال السيرافي وابن مالك.

وقد دافع الدماميني عن ابن مالك وخرجَّه من هذا النقد، فقال: "إنما يتم هذا لو قال الأخفش بوجوب الفاعلية، أما إذا قال بجوازها، فالمسألة عنده جائزة على الابتداء، فصدق قوله: إن المسألة جائزة بإجماع.

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦٢/١ .
(٢) ينظر : المصدر السابق٦١/١ .
(٣) ينظر : التذييل ٣٤٤/٣ .

ومما يؤيد هذا أن المصنف قد قال بإثر هذا: إن الأخفش يجيز (في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند) ولا يمكن أن يكون أجازهما إلا على ما ذكرناه من الابتداء لا على الفاعلية"[١].

والخلاصة أن هذا المثال جائز عند البصريين والأخفش والكوفيين على التقديم والتأخير ممتنع عند الأخفش على جهة عمل الجار والمجرور في زيد، ففيه إجماع من هذه الجهة، كما قال الدماميني مدافعًا عن ابن مالك.

المسألة العاشرة

العامل في (مرحبا) في قوله تعالى: ﴿ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ ﴾[٢]

يقال في تحية الوارد: "أَهْلًا ومَرْحَبًا"، أَيْ: صادفت أَهْلًا ومَرْحبًا. وقالوا: "مَرْحَبَك اللهُ ومَسْهَلَكَ". وقولهم: مَرْحَبًا وأَهْلًا، أَي: أتيت سَعَةً، وأتيت أَهْلًا، فاسْتَأْنِس وَلَا تَسْتَوْحِشْ. ومعنى قول العرب مَرْحَبًا: انزل في الرحب والسعة، فلك عندنا ذلك[٣].

وكلمة (مرحبا) ملازمة للنصب على أنها مفعول به لفعل محذوف وجوبًا أو مفعول مطلق لفعل محذوف، وقد اعترض الزبيري على من أعربها مفعولاً به لفعل محذوف في قوله تعالى:﴿ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ ﴾[٤]؛ حيث قال: "وقوله تعالى:﴿ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ ﴾ فـ(أنتم) مبتدأ، و(لا) نافية تعمل عمل إن و(مرحبًا) اسمها منصوب بها و(بكم) خبرها، والرابط الضمير، وجملة لا ومعموليها خبر عن أنتم، ولا ضرورة لتقدير فعل ينصب به المصدر فيحذف، خلافًا لمن زعمه؛ لأن (مرحبًا) صار علما على الترحيب عرفًا، وإن كان أصل استعماله منصوبًا بالمصدرية بتقدير عامله الفعل، فلا احتياج للتكلف"[٥].

---

(١) تعليق الفرائد ٦٩/٣ .
(٢) سورة ص من آية (٦٠) .
(٣) ينظر : لسان العرب ٤١٤/١ .
(٤) سورة ص من آية (٦٠) .
(٥) بغية العارف على رسالة الوظائف ١/ ١٦٩ .

اعترض الزبيري على من يرى أن (مرحبًا) في الآية منصوبة بفعل محذوف، وإن كان أصل استعماله أن ينصب بفعل محذوف؛ لأنه صار علمًا على الترحيب عرفًا، فتقدير فعل تكلف لا حاجة إليه من وجهة نظره.

ويرى النحاة أن (مرحبًا) في الآية منصوب بفعل محذوف أو مفعول مطلق لفعل محذوف(١).

وسُئِل الخليل عن نصبه، فقال: فيه كمينُ الفعل، أراد: انزل أو أَقِمْ فنُصِبَ بفعلٍ مُضمَر، فلما عُرِفَ مَعْناهُ المُراد أُمِيتَ الفعل(٢).

ولم أر أحدًا من النحاة أعرب (مرحبًا) اسمًا لـ(لا) كما قال الزبيري، ولعل هذا وجه انفرد بالقول به الزبيري، وهو قريب من الصواب؛ لأن ما لا تكلف فيه أولى مما فيه تكلف، والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة

الاعتراض على قول بعض النحاة: "نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل"

لما كان الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء(٣).

وقد اعترض الزبيري على من شبه الخبر بالفاعل في منع دخول الفاء، فقال: "واعلم أنه لا يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ

(١) ينظر : التبيان ١١٠٥/٢، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٣٩/٥ ، الدر المصون ٣٩٢/٩.
(٢) ينظر : العين ٢١٥/٣ .
(٣) ينظر : همع الهوامع ٤٠٣/١ .

كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزئين على مذهب سيبويه[١] وثانيهما، فحقه ألا يصح دخول الفاء عليه كما لا يصح دخولها على الفاعل، فإذا أدخلت فلا بد لصحة دخولها من سبب مجوز أو موجب، وسيأتي بيان كل ذلك في كلامه، هكذا قيل في توجيه منع دخول الفاء[٢].

أقول في ذلك نظر؛ وذلك أنه لا نسبة بين الفاعل والخبر جامعة إلا المعمولية وتنوية الجزء، وليس ذلك مختصًا به، ولو سلم، فإن كان الأول معه فرق، وهو كون العامل في الفاعل فعلًا، وفي الخبر اسمًا، فلا جامع حينئذ.

وإن كان الثاني لا يلزم من عدم دخول الفاء في جزء ثانٍ لكلام بتركيب خاص عدم دخولها في جزء ثانٍ آخر بتركيب آخر، مع تباين الثانيين، فلا ملازمة بينهما.

وإن كان مجموع الشيئين، فمنقوض بجواب الشرط المتروك الفاء جوازًا أو وجوبًا، كما سيأتي في بابه، فتأمله فإنه من النفائس، ولم أجده لغيري"[٣].

في النص السابق اعترض الزبيري على من شبه الخبر بالفاعل في منع دخول الفاء، ولم يصرح بالشخص الذي اعترض عليه، وهو ابن مالك، واستخدم في اعتراضه دليل السبر والتقسيم، وذلك أنه لا وجه للشبه بينهما إلا في المعمولية والجزئية، فإن كان الجامع بينهما المعمولية، فمنقوض؛ لأن العامل في الخبر اسم، وفي الفاعل فعل، وإن كان الجامع بينهما الجزئية، فمنقوض أيضًا؛ لأنه لا يلزم من عدم دخول الفاء في الفاعل، وهو الجزء الثاني في الجملة الفعلية، عدم دخولها في الخبر وهو الجزء الثاني في الجملة الاسمية؛ لاختلاف الثانيين.

وإن كان الجامع بينهما مجموع الشيئين . المعمولية والجزئية .، فمنقوض بجواب الشرط المتروك الفاء جوازًا أو وجوبًا، فثبت أنه لا نسبة بين الخبر والفاعل.

(١) ينظر : الكتاب ١٣٨/١ .
(٢) القائل بذلك ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ٣٢٨/١ .
(٣) بغية العارف على رسالة الوظائف ١٨٨/١ .

هذا وجه اعتراض الزبيري، وأرى أن الزبيري غير محق في اعتراضه؛ لأن النحاة كما شبهوا الخبر بالفاعل في قوة ارتباط كل منهما بعامله، شبهوا أيضًا المبتدأ بالفاعل من جهة أن المبتدأ قد يأتي نكرة إذا تخصص بوجه ما، كما في قولهم: "شر أهر ذا ناب"، فـ (شر) رفع بالابتداء، وهو نكرة، وإنما جاز ذلك؛ لأن المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرة حاصل له(١).

وإن كان في تشبيه المبتدأ بالفاعل نظر؛ لأن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة؛ لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإن فعله لتقدمه عليه وجوبًا لا يلتبس بصفته(٢).

وفي تشبيه الخبر بالفاعل وجهة نظر من جهة ارتباط كل منهما بمعموله، وإن كان بينهما أوجه اختلاف، فالفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل . على رأي البصريين .؛ لأنه كالجزء من الفعل، بخلاف الخبر فإنه يجوز تقديمه على المبتدأ؛ لأن العامل في الفاعل الفعل، والعامل في الخبر . على رأي البصريين أيضًا . الابتداء والمبتدأ، وكما قال ابن جني: "لا يوجد مرفوع يتقدم على عامله، وإنما تقدم الخبر على المبتدأ؛ لأن الرافع له المبتدأ والابتداء جميعًا، فلم يتقدم الخبر عليهما معًا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض"(٣).

فالخلاصة أن ابن مالك شبه الخبر بالفاعل من جهة ارتباط كل منهما بمعموله، والزبيري يرى أنه لا جامع بينهما؛ لاختلاف أحكامهما.

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية ص ٣٥٨ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٥٩/١ .
(٣) الخصائص ٣٨٥/٢.

المسألة الثانية عشرة

الاعتراض على التمثيل للنكرة الموصوفة التي يدخل الفاء في خبرها بـ "كل رجل يأتيني فله درهم"

إذا تضمّن المبتدأُ معنى الشرط، جاز دخولُ الفاء على خبره، وذلك على نوعَيْن: الاسمُ الموصولُ، والنكرةُ الموصوفةُ إذا كانت الصلةُ أو الصفةُ فعلاً أو ظرفًا، كقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾(٢)، وكقولك: "كلُّ رجل يأتيني، أو في الدار فله درهمٌ"(٣)، وهذا المثال محل الخلاف، فقد اعترض الزبيري على من اعترض على التمثيل به؛ حيث مثل الجمالي للنكرة الموصوفة بفعل التي يدخل الفاء في خبرها بـ (كل رجل يأتيني)، فقال الزبيري:" قيل: وفي هذا التمثيل تساهل؛ لأن النكرة هنا (كل) وليست موصوفة بالفعل ولا بالظرف، وإنما الموصوف بأحدهما هو النكرة المضاف إليها (كل).

وأقول: هذا خطأ ظاهر؛ لأن سور الكلية ليس بموضوعها المحكوم عليه وإنما أتى به لإفادة العموم باعتبار جميع المجموع، بمعنى الحكم على كل فرد من العام جنسًا كان أو نوعًا أو حقيقة، فالمحكوم عليه جنس الرجال باعتبار الكلية الجمعية لا الكلي الإفرادي، ولا الكل المجموعي، وحينئذ فالوصف للمحكوم عليه دون تساهل، لا يقال هذا خلط علم في آخر وهو معيب؛ لأن المبتدأ عند النحاة إنما هو لفظ (كل) لا ما أضيفت هي إليه؛ لأنا نقول: إنما ساغ الابتداء بها حيث أضيفت لما بعدها؛ إذ لا معنى لها إذا قطعت عن الإضافة، فكل رجل معناه هنا فرد من هذا الجنس كما سلف الإيماء إليه، فتكون عين ما أضيفت إليه في الحقيقة، وعلى تقدير المنع فالوصف

(١) سورة البقرة من آية(٢٧٤) .
(٢) سورة النحل من آية(٥٣) .
(٣) ينظر: المفصل ص٥٢ .

لكل لا مزية فيه، فاعلم مقادير العلماء، ولا تخطئ بادي الرأي ترشد . إن شاء الله تعالى . "[١].

في النص السابق اعترض الزبيري على من يرى أن التمثيل بـ(كل رجل يأتيني) فيه تساهل، ولم يفصح عن القائل بذلك، ولكن محقق الكتاب ذكر أن القائل بذلك هو نقره كار في كتابه (العباب شرح اللباب)؛ حيث قال كما ذكر المحقق: "واعلم أن في تمثيله للنكرة الموصوفة بالفعل أو بالظرف (كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم) تساهلاً"[٢].

وعلل نقره كار لاعتراضه على التمثيل بـ (كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم) بأن المبتدأ الواقع نكرة هنا هو (كل) وليست موصوفة بالفعل وإنما الموصوف به هو النكرة المضاف إليها (كل).

وقبل تفصيل اعتراض الزبيري على نقره كار ينبغي التفرقة بين الكلي الإفرادي، والكلي المجموعي؛ لورودهما في نص الاعتراض:

فبينهما فرق، فإن في المجموعي الحكم فيه على المجموع من حيث هو، وفي الإفرادي بكل فرد، ويتضح ذلك بفروع، منها: لو باعه صبرة بعشرة دراهم كل صاع بدرهم، فخرجت زائدة أو ناقصة بطل البيع في الأصح؛ نظرًا إلى القيد التفصيلي في كل صاع بدرهم، بخلاف ما لو قال: بعتك هذه الصبرة بعشرة دراهم على أنها عشرة أصع، فخرجت زائدة أو ناقصة لا يبطل في الأصح؛ لأن المقابلة بالثمن حصلت بمجموع البيع من غير تفصيل على الأجزاء[٣].

والفرق بين الكل والكلية: أن في الكلية يطلق الحكم على كل فرد من أفراد

(١) بغية العارف ١/ ١٩٠-١٩١ .
(٢) لم أتمكن من العثور على هذا الكتاب، وقد ذكر المحقق أنه في المخطوطة ورقة ٦٦أ/ب .
(٣) ينظر: المنثور في القواعد الفقهية ١٠٣/٣ .

المجموع على حياله، والكل لا يتحقق الحكم إلا بالمجموع، وتفصيل ذلك لو قلنا: "كل رجل يشبعه رغيفان" صدق ذلك باعتبار الكلية لا باعتبار الكل، أي: كل رجل على حياله يشبعه رغيفان غالبًا، ولا يصدق هذا الحكم باعتبار الكل، أي: المجموع من حيث هو مجموع لا يكفيه رغيفان، ولا قناطير، وإذا قلنا: كل رجل يحمل الصخرة العظيمة، صدق ذلك باعتبار الكل دون الكلية؛ لأن المجموع إذا اجتمع، حمل أي صخرة عظيمة أشير إليها، وأما كل واحد على حياله، فيعجز عنها(١).

فقول الزبيري: "إن سور الكلية ليس بموضوعها المحكوم عليه وإنما أتى به لإفادة العموم باعتبار جميع المجموع"، وقوله: "فالمحكوم عليه جنس الرجال باعتبار الكلية الجمعية لا الكلي الإفرادي، ولا الكل المجموعي"، معناه أن الحكم هنا يطلق على كل فرد من أفراد الجنس، وإن كان غير معين لا على مجموعهم، فعندما نقول: كل رجل يأتيني فله درهم، يكون المعنى: أي رجل غير معين يأتي يستحق أخذ الدرهم.

وبناء على ما سبق فإن الزبيري يرى أن التمثيل بـ (كل رجل يأتيني) لا تساهل فيه، وعلل لذلك بأمرين:

أحدهما: أن المبتدأ هنا هو لفظ (كل) وهو نكرة، لا ما أضيفت إليه وهو لفظ (رجل)، وإنما ساغ الابتداء بالنكرة هنا؛ لإضافتها لما بعدها، وإلا لما جاز الابتداء بها.

الثاني: أن الوصف لكل لا مزية فيه؛ لأن المقصود بكل رجل هنا فرد غير معين من هذا الجنس؛ ليكون مبهمًا، وإذا كان مبهمًا تحقق فيه معنى الشرط الذي هو الإبهام، فجاز دخول الفاء على خبره.

وأرى أن الصواب ما ذهب إليه الزبيري؛ لأن المضاف هنا لا يفهم معناه إلا بالمضاف إليه، فالمبتدأ في المعنى هو(كل رجل) لا كل وحدها، وجاء المبتدأ موصوفًا بالفعل، وتحقق فيه معنى الشرط وهو الإبهام؛ فلذلك جاز دخول الفاء في خبره، فلا

(١) ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول ١٧٣١/٤ .

تساهل في المثال كما ادعى نقره كار.

المسألة الثالثة عشرة

حذف الفاء من الخبر للضرورة الشعرية في قول الشاعر:

أمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ :. ولكنَّ سيرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ[١]

الفاء تدخل في خبر المبتدأ وجوبًا وجوازًا، فتدخل وجوبًا إذا دخلت أما على المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ ﴾[٢]، ولا تحذف بعد أما إلا في الضرورة، أو مع قول مخبر به مستغن عنه بمقوله، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾[٣]، أي: فيقال لهم: أكفرتم[٤].

وقد مثل الجمالي لحذف الفاء من خبر المبتدأ الواقع بعد أما للضرورة بقول الشاعر:

أمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ .....

ولكن الزبيري يرى أن هذا البيت لا ضرورة فيه، فقال: "هذا صدر البيت، وعجزه:

..... ولكنْ سيروا في عِراض المَواكِبِ

فحذف الفاء التي تدخل بعد أما في الخبر منه، كما حذفت في قول الآخر:

مَن يفعلِ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها[٥]

---

(١) البيت من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي.
وهو في ديوانه ص٤٥، أمالي ابن الشجري١٣٢/٣، المحصول في شرح الفصول ٢٩٢/٢، خزانة الأدب ٤٥٢/١ .
(٢) سورة البقرة من آية(٢٦) .
(٣) سورة البقرة من آية(١٠٦) .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٨/١ .
(٥) صدر بيت من البسيط، وعجزه:"والشّرُ بالشرّ عند الله مثلانِ" .
الشاهد: "الله يشكرها" حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية، وذلك للضرورة الشعرية.
والتقدير: "فالله يشكرها".وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨ برواية(سيان) بدل(مثلان) ، ولحسان = =

للضرورة، هكذا استشهد به المؤلف . رحمه الله وعفا عنه .، وليس فيه شاهد الوجوب؛ لأن البيت المذكور . أعني في كلامه . من البحر الكامل، وزنه على "متفاعلن" ست مرات، وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب، العروض الأولى سالمة، ومنها البيت المذكور، وتقطيعه(أَمْمَلْ قِتَا) متفاعلن، (لُ لَا قِتَا) مفاعلن، (لَلَدَيْكُمُوا) متفاعلن، فالعروض هو الجزء الأخير إن اعتبر الخروج، بل اعتباره واجب، ولا يجوز قراءته بالسكون؛ لعدم مغير قبل السكون، فتعين.

ثم إن هذه العروض لها ثلاثة أضرب في المستعمل من الشعر دون الشاذ والمهمل.

أحدهم: مثلها سالم، وزنه متفاعلن.

الثاني: مقطوع(١)، وزنه فعلاتن.

الثالث: أحذ مضمر(٢)، وزنه فَعِلُن.

وأبو الفرج لم يستعمل أحد هذه الضروب في هذا البيت بعد استعمال عروضهم، بل كان ضرب بيته على مستفعلن، وهو قوله: "ضِلْ مَوْكِبِ"، فأدخل فيه الإضمار واستعمله مضمرًا، وهو جائز في كل أجزاء البحر، لكنه من غير المستعمل كما سلف؛ إذ قد علمت الحصر، وأدخل في حشوه الوقص، وهو حذف ثانيه المتحرك، فحذف الفاء، وهو جائز لا واجب، وأما الوزن الاستعمالي فالواجب فيه ذكر الفاء، وليس كما نظر له ببيت الشعر؛ لأنه من الكامل، ولا يستقيم الوزن الاستعمالي إلا بحذف فاء الجزاء.

نعم إن أريد بالضرورة هنا ضرورة إرادية لا عرفية، فنعم، فتثبت واحذر أن

= = ابن ثابت في: الكتاب ٦٥/٣، ولعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في: المقاصد النحوية ص١٩٢٣، التصريح ٤٠٦/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل ١٠٩/٥، شرح ابن الناظم ص٤٩٩.

(١) القطع: حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله، متفاعلن تصير متفاعل أو فعلاتن .

(٢) الحذاء: حذف الوتد المجموع، والإضمار: تسكين الثاني المتحرك، متفاعلن تصير مُتْفَا، أو فَعْلُن وليس فَعِلُن .

يفتنوك عما قررته، فإنه بحث الراسخين في العربية"[١].

في النص السابق اعترض الزبيري على الجمالي في استشهاده بقول الشاعر:

"فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ" .....

على حذف الفاء من خبر المبتدأ الواقع بعد أما للضرورة الشعرية؛ حيث يرى الزبيري أنه لا ضرورة في البيت؛ لأنه يرى أن البيت من بحر الكامل، والصحيح أن البيت من بحر الطويل، وبالبحث والتأمل وجدت أن الزبيري أخطأ في هذا البيت من وجهين:

الأول: أنه نسب البيت لأبي الفرج، والصحيح أنه للحارث بن خالد المخزومي.

الثاني: قال بأن البيت من بحر الكامل، والصواب أنه من بحر الطويل، وله عروض واحدة مقبوضة وجوبًا، وثلاثة أضرب (مقبوض وصحيح ومحذوف)، وأجزاؤه:

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن:. فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن[٢]

وتقطيع البيت:

فَأَمْمَل قِتَالُلَا قِتَالَ لَدَيْكُمُو :. وَلَاكِنْ نَسَيْرَنْ فِي عِرَاضِلْ مَوَاكِبِي

//٥/٥ //٥//٥ //٥/ //٥//٥ :. //٥/٥ //٥/٥/٥// ٥/٥// //٥//٥

فعولن مفاعلن فعولُ مفاعلن :. فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

ومن خلال تقطيع البيت يتبين لنا أن البيت عروضه مقبوضه وضربه مقبوض، كما نلاحظ أن القبض دخل أيضا في حشو البيت في التفعيلة الثالثة؛ حيث صارت (فعولُ) بدلاً من (فعولن).

والخطأ في معرفة بحر البيت هو الذي دعاه إلى الاعتراض على الجمالي بأن البيت لا ضرورة فيه، والخطأ في معرفة بحر البيت ليس سببه عدم العلم أو الدراية

(١) بغية العارف ١/ ١٩٥-١٩٧ .

(٢) ينظر: الوافي في العروض والقوافي ص٣٨-٣٩، المرشد الوافي في العروض والقوافي ص٤٣ .

بهذا الفن، وإنما سببه الخطأ في رواية البيت؛ حيث روى البيت بـ:

. "أما القتال" والصواب كما جاء في الديوان وكتب النحاة "فأما القتال".

. روى الشطر الثاني بـ" ولكنْ سيروا في عِراض المَواكِبِ" والصواب كما جاء في الديوان" ولكنَّ سيرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ"، فروى"لَكنْ" بدلاً من "لكنَّ"، و"سيروا" بدلاً من "سيرًا" ، وعلى الرغم من أنه روى البيت بـ"المواكب" إلا أنه عند تقطيع البيت قال بأن ضرب البيت وهو التفعيلة الأخيرة في البيت "ضِلْ مَوْكِبِ"، ولعله سهو منه.

ومن هنا يتبين لنا وجهة نظر الزبيري في اعتراضه على الجمالي في استشهاده بالبيت على حذف الفاء من خبر المبتدأ الواقع بعد أما للضرورة الشعرية؛ حيث يرى أنه لا ضرورة فيه لأنه على بحر الكامل – على حسب قوله – ، ومعلوم أن بحر الكامل تفعيلاته هي:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن :. متفاعلن متفاعلن متفاعلن

وله ثلاثة أعاريض وتسعة أضرب، والعروض الأولى سالمة، ويرى أن هذا البيت منها، ولها ثلاثة أضرب(سالم، ومقطوع، وأحذ مضمر).

ويرى أن الشاعر لم يستعمل هذه الأضرب، وإنما أتى بالضرب على وزن مستفعلن، أي: دخله الإضمار، وهو شاذ، وقال بأن الوقص دخل في حشو البيت؛ ولذلك فإن حذف الفاء من الخبر جائز لا واجب للضرورة، ولو أنه أتى بالبيت على الوزن المستعمل، لكان حذف الفاء هنا واجب للضرورة الشعرية.

ثم قال بأن الجمالي لو أراد بالضرورة هنا الضرورة الإرادية لا الضرورة العرفية، فنعم، أي: صح استشهاده.

المسألة الرابعة عشرة

دخول الفاء على خبر لعل

ذكرنا في المسألة السابقة أنه إذا تضمّن المبتدأُ معنى الشرط، جاز دخولُ الفاء على خبره، وذلك على نوعَيْن: الاسمُ الموصولُ، والنكرةُ الموصوفةُ إذا كانت الصلةُ أو الصفةُ فعلاً أو ظرفًا، فإن دخلتْ على هذا الموصولِ، أو النكرةِ الموصوفةِ الحروفُ الناصبةُ للمبتدأ الرافعةُ للخبر، وهي: "إنَّ"، و"أنَّ"، و"كَأنَّ"، و"لَيْتَ"، وَ "لَعَلَّ" و"لكِنَّ"، فهل يجوز اقتران الخبر بالفاء أو لا؟ هذا محل خلاف بين النحاة، وقد حكى الجمالي خلاف النحاة في(إن وأن ولكن وكأن) والاتفاق في المنع على (ليت ولعل)، ولكن الزبيري اعترض عليه في حكايته الإجماع على المنع في (ليت ولعل)، فقال:" والعجب من المؤلف أنه ذكر الخلاف في(إن وأن ولكن وكأن) وحكى الاتفاق في المنع على ليت ولعل، فأفاد عدم الخلاف فيهما، وليس ذلك جار على إطلاقه، بل في لعل خلاف، منهم من ألحقها بما لا يغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء؛ لأنها قد وصلت بها الموصولات في قوله:

وإنّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الَّتي :. لَعلّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أزُورُها[١]

وفي هذا نظر"[٢].

اعترض الزبيري على الجمالي في حكايته الاتفاق على منع اقتران خبر (ليت ولعل) بالفاء؛ لأن في (لعل) خلافا، وذكر حجة من أجاز اقتران خبرها بالفاء، وهو أن دخولها لا يغير معنى الابتداء، بدليل وصل الموصولات بها، كما في قول الشاعر:

وإنّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الَّتي :. لَعلّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أزُورُها

---

(١) البيت من بحر الطويل، للفرزدق يمدح بلال بن أبي بردة، وروايته في الديوان (أنالها) بدلا من (أزورها).
وهو في : الديوان ص٤٥١، كتاب الشعر ص ٤٠٠، التذييل ١١١/٤، شرح أبيات مغني اللبيب١٩١/٦.
(٢) بغية العارف ٢٠١/١ .

واعترض على هذا الدليل بقوله: "وفي هذا نظر"، ولكن لم يبين وجه اعتراضه.

وقبل ذكر الخلاف في لعل أود أن أذكر سبب منع اقتران الخبر بالفاء إذا دخل بعض نواسخ الابتداء، وهو زوال معنى الابتداء المسوغ لدخول الفاء في خبره؛ لأن بعض نواسخ الابتداء ينافي معنى الابتداء، وإذا زال معنى الابتداء صار صدر الجملة لها، فلو بقي معنى الشرط المسوغ لدخول الفاء، لحصل تدافع بينهما وبين معنى الشرط؛ لاقتضاء كل واحد صدر الجملة.

وبعض النواسخ معناه الإنشاء، كـ (ليت ولعل)، وما وقع خبرًا لهما غير محتمل الصدق والكذب، والشرط مع الجزاء محتمل لهما، فلو جاز الفاء في خبرهما، لزم أن يكون ما بعد الفاء محتملا لهما(١).

وسأتناول خلاف النحاة في اقتران خبر (لعل) بالفاء؛ لأنه محل اعتراض الزبيري.

يرى أبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن الحاجب، وأبو الفداء، وأبو حيان أن (لعل) لا يجوز اقتران خبرها بالفاء(٢).

وحجتهم في ذلك: أن (لعل) قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل في الحال، فقوى شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء المذكورة(٣).

وأيضًا فإن ما تضمن معنى الشرط إخباري وخبر (لعل) إنشائي، فيؤدي الجمع بينهما وما بين الفاء إلى التناقض؛ إذ يكون ما بعد الفاء محتملًا غير محتمل(٤).

ويرى آخرون(٥) أن (لعل) يجوز اقتران خبرها بالفاء؛ لأن دخولها لا يغير معنى الابتداء، بدليل وصل الموصولات بها، كما في قول الشاعر:

وإنّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الَّتي :. لَعلّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أزُورُها

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٧٩-٥٨٠، بغية العارف ١٩٨/١ .
(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ص ، المفصل ص٥٢، الأمالي ص٥٧٩ ، الكناش في فني النحو والصرف١٤٩/١، ارتشاف الضرب ص١١٤٥ .
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/١.
(٤) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٤٠٦/١ .
(٥) ينظر: التذييل ١١١/٤ .

ولم أعثر لهذا القول على نسبة لقائل معين، ولعل هذا القول لهشام بن معاوية الضرير؛ لأنه هو الذي أجاز أن تكون جملة الصلة مصدرة بـ(لعل، وليت، وعسى)[١].

وقد تؤول هذا البيت بأن الصلة محذوفه وتقديرها: التي أقول لعلي، وأزورها خبر لعل، أو على إضمار خبر لعلي وجعل أزورها صلة للتي، والتقدير: قبل التي أزورها وإن شطت نواها لعلى أبلغ ذلك، وفصل بين الصلة والموصول بجملة الاعتراض التي هي (لعلي أبلغ ذلك)[٢].

وعلى تسليم وصل الموصول بها فإن ذلك مشترك بينها وبين كأن، فكان ينبغي أن تدخل في خبر كأن كما تدخل في خبر لعل[٣].

والحق أن الجمالي قد سبقه إلى القول بالإجماع على منع الفاء في خبر (لعل) الزمخشري، وابن الحاجب[٤].

وأرى أن الذي حملهم على ادعاء الإجماع هو أن القول بجواز دخول الفاء ضعيف؛ لأن ما اعتمدوا عليه من وصل الموصولات بها في البيت السابق، دليل تطرق إليه الاحتمال، وما يتطرق إليه الاحتمال يسقط به الاستدلال.

(١) ينظر: همع الهوامع٢٩٥/١ .
(٢) ينظر: كتاب الشعر ص٤٠٢، اللباب ١١٨/٢، تمهيد القواعد ص٦٤٥، .
(٣) ينظر: التذييل ١١١/٤ .
(٤) ينظر: المفصل ص٥٢، الأمالي ص ٥٧٩ .

الفصل الثاني

اعتراضات الزبيري في المنصوبات

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حذف عامل المفعول المطلق قياسًا.

المسألة الثانية: الخلاف في نصب (زيد) في: "أزيد ذهب به".

الفصل الثاني

اعتراضات الزبيري في المنصوبات

المسألة الأولى

حذف عامل المفعول المطلق قياسًا

يحذف عامل المفعول المطلق جوازًا لقرينة لفظية أو معنوية، فالقرينة اللفظية، كقولك لمَن قال: أيَّ سَيْرٍ سرت؟ فتقول: "سَيْرًا حثيثًا"، والقرينة المعنوية، كقولك لمن قدم من الحجّ: "حجًّا مبرورًا وسَعْيا مشكورًا".

ويجب حذف عامل المفعول المطلق قياسًا في مواضع متعددة، ومنها: أن يكون نائبًا عن خبر اسم عين بتكرار أو حصر(١).

قال الجمالي في مواضع حذف عامل المفعول المطلق قياسًا:" قياسًا مثبتًا بعد نفي أو معنى فيما ليس بخبره، كـ(ما هو إلا سيرًا، وما هو إلا سير البريد)، و(إنما أنت ضربًا)، أو وقع المفعول المطلق مكررًا كذلك، كقوله: (لطفًا لطفًا)".

فقال الزبيري معترضًا على كلام الجمالي: "وفهم من كلام المؤلف أنه لا يجوز إلا أحد الأمرين: إما الضابط المذكور أو التكرار، وفيه نظر؛ فإن سيبويه قد صرح بالتكرار مع الضابط المذكور، فقال في أمثلة هذا الباب: "ما أنت إلا قتلاً قتلاً" و "ما أنت إلا الضرب الضرب" و "إنما أنت سيرًا سيرًا"(٢). ويمكن أن يجاب: بأن سيبويه مثل لأصل التركيب قبل الحذف، فلا خلاف"(٣).

في النص السابق اعترض الزبيري على الجمالي في أنه قال في مواضع حذف عامل المفعول المطلق قياسًا إذا وقع بعد اسم عين لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه، وذلك في أحد أمرين: أحدهما: أن يقع مثبتا بعد نفي أو معنى النفي لا يكون

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٣/٢ .
(٢) ينظر: الكتاب ٢٣١/١ .
(٣) بغية العارف ٢٢٦/١ .

المفعول المطلق خبرًا عن الاسم الواقع بعد النفي أو معنى النفي، ومثل للواقع مثبت بعد نفي بـ (ما هو إلا سيرًا، وما هو إلا سير البريد) ، ومثل للواقع بعد معنى النفي بـ (إنما أنت ضربا)، الثاني: أن يقع مكررًا، كـ (لطفًا لطفًا)؛ لأن سيبويه جمع بين الأمرين . الحصر والتكرار .، فمثل بـ"ما أنت إلا قتلًا قتلًا" و "ما أنت إلا الضرب الضرب" و "إنما أنت سيرًا سيرًا".

وعلى الرغم من اعتراضه على الجمالي إلا أنه خرج تمثيل سيبويه على وجه يتفق الجمالي به مع سيبويه، وهو أن يكون سيبويه مثل لأصل التركيب قبل الحذف.

ووجه تمثيل الجمالي أن تكرار المصدر بدل من اللفظ بفعله، والحصر بإلا أو إنما قائم مقام التكرار، فلا يجمع بينهما؛ لئلا يكون تكرارًا للفعل، وقد قال بذلك ابن مالك(١).

وربما جُمِع بين الضابطين؛ لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا عنه، كما قال الجامي(٢).

المسألة الثانية

الخلاف في نصب (زيد) في: "أزيد ذهب به"

الاشتغال: كلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، مثل: (زيدًا ضربته)، و (زيدًا مررت به)، و (زيدًا ضربت غلامه)(٣).

وقد قسم النحاة باب الاشتغال إلى مواضع يجب فيها نصب الاسم المتقدم بعامل محذوف وجوبا يفسره العامل المذكور، ومواضع يجب فيها الرفع على الابتداء، ومواضع يجوز فيها الأمران.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٨٨/٢، وينظر أيضا: الحدائق الندية ص٢٨٤ .
(٢) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٣٢/١ .
(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٤٥٩-٤٦٠ .

وقد قال الجمالي فيما ينتصب باضمار عامل في باب الاشتغال: "وليس منه (أزيد ذهب به)"، فقال الزبيري معقبًا: "وأجاز السيرافي[١]، وابن السراج، والمبرد[٢] نصبه على أن يكون المجرور في محل نصب، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل، وهو ضعيف؛ لأن الفعل لا يتضمن إلا مصدرًا غير مختص، والإسناد إليه منطوق به غير معتد، فكيف إذا كان غير منطوق به قبل"[٣].

في النص السابق اعترض الزبيري على المبرد وابن السراج والسيرافي فيما ذهبوا إليه من جواز نصب (زيد) في: "زيد أذهب به" وضعف رأيهم من جهة أن الفعل لا يتضمن إلا مصدرًا غير مختص وما ينوب مناب الفاعل لا بد أن يكون مختصًا، وإذا كان الإسناد إليه وهو منطوق به غير معتد، فكيف إذا كان غير منطوق به، وسيتضح لنا من خلال عرض المسألة أن هذا الاعتراض هو قول ابن مالك، ولكن الزبيري لم يشر إلى ذلك.

يرى سيبويه أن (زيد) في قولنا: "أزيد ذهب به" لا يجوز فيه إلا الرفع؛ وذلك لأن الفعل لا بد له من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل، فلما لم يكن غير "الباء"، أقيمت "الباء" مقام الفاعل، واتصل بها كناية زيد، فوجب رفع "زيد"؛ لأن كنايته متصلة بمرفوع[٤].

وهو ما عليه جمهور النحاة[٥]، وإليه ذهب الزمخشري، وابن الحاجب، وأبو الفداء[٦].

ويرى المبرد، وابن السراج ـ فيما نسب إليهما ـ ، أنه يجوز نصب زيد على جهة إقامة المصدر مقام الفاعل، وإذا أقيم المصدر مقام الفاعل صار موضع الباء نصبًا،

(١) ينظر: شرح الكتاب ٤١٧/١ .
(٢) نسب إليهما في: شرح الكتاب ٤١٧/١، شرح التسهيل١٨٨/٢، ارتشاف الضرب ص٢١٧٧، .
(٣) بغية العارف ٢٩٠/١ .
(٤) ينظر: الكتاب ١٠٤/١، شرح الكتاب ٤١٧/١ .
(٥) ينظر: همع الهوامع ١٦١/٥ .
(٦) ينظر : المفصل ص٧٢، الأمالي٥٠٦/٢، الكناش ١٧٥/١ .

وكأنك قلت: "أزيدًا ذهب الذهاب به"، وإذا صار موضع الباء نصبا نصبت "زيدًا"؛ لأن كنايته اتصلت بمنصوب(١).

وتبعهما السيرافي، فقد أجاز النصب على جهة إقامة المصدر مقام الفاعل بناء على ما جوزه المبرد في "سير بزيد يوم الجمعة فرسخين" من إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: "سير السير"؛ لأن الفعل يدل على المصدر، ويصير الباقي في موضع نصب، وهذا هو أحد الوجوه التي ذكرها المبرد في هذا المثال بناء على ما نسبه إليه السيرافي(٢).

ولم أر للمبرد نصًا صريحًا في جواز نصب (زيد) في: (زيد أذهب به)، ولا الأوجه التي نسبها إليه السيرافي في (سير بزيد يوم الجمعة فرسخين).

وممن أجاز نصب (زيد) في (زيد أذهب به) ابن يعيش(٣).

وقد اعترض الزبيري على المبرد وابن السراج والسيرافي فيما ذهبوا إليه وضعف رأيهم، والحق أن هذا الاعتراض هو قول ابن مالك؛ حيث قال: "وأجاز السيرافي النصب على إسناد ذهب إلى مصدر ذهب منويًا وجعل المجرور في موضع نصب، وزعم أنه مذهب المبرد، وأجاز ذلك أيضًا ابن السراج، وهو رأي ضعيف؛ لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص، والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد فكيف إذا لم يكن منطوقا به"(٤).

(١) ينظر: شرح الكتاب ٤١٧/١، شرح التسهيل١٨٨/٢، ارتشاف الضرب ص٢١٧٧، .
(٢) ينظر: شرح الكتاب ٤١٧/١ .
(٣) ينظر: شرح المفصل ٤١٠/١، .
(٤) شرح التسهيل ١٤٧/٢ .

وأرى أن ما ذهب إليه المبرد وابن السراج والسيرافي، غير صواب؛ لأن المصدر لا ينوب مناب الفاعل إلا إذا تخصص بوصف أو بغيره؛ لعدم الفائدة في إقامته مقام الفاعل بدون ذلك، ثم ما الداعي إلى تقدير ما ينوب مناب الفاعل مع وجود ما ينوب منابه.

خاتمة البحث

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على خير الخلق محمد (صلى الله عليه وسلم)، وعلى آله، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فبعد دراسة اعتراضات الزبيري على النحاة في الجزء الأول من بغية العارف على رسالة الوظائف، والتي حاولت أن أبرز فيها كل صور الاعتراض عند الزبيري، تجلت النتائج التالية:

١ . تنوعت اعتراضات الزبيري، فأخذت صورًا وأشكالًا شتى؛ وذلك لما تجلى في شخصيته من القريحة الناقدة التي تمعن النظر في المذاهب والآراء، وكانت في الكثير الغالب مشفوعة بالتعليل والسبر والتقسيم، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

. اعتراضه على الرأي النحوي؛ لأنه يستند إلى دليل يتطرق إليه الاحتمال، كما في مسألة "رد اللام إلى الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم"، اعترض فيها الزبيري على المبرد؛ لأنه اعتمد على دليل يتطرق إليه الاحتمال.

. قد يعترض على التمثيل، كاعتراضه على ابن جني لتمثيله للممنوع من الصرف إذا أضيف بـ(أحمدكم).

. أيضا قد يعترض على بعض المذاهب؛ لأنها عارية من الدليل، كمسألة "الخلاف في نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة"، فقد اعترض على الكوفيين لتجويزهم نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقًا؛ لعدم وجود شاهد لهم على ذلك، ولم يعترض على هشام في تجويزه نصب جمع المؤنث السالم فيما حذفت لامه فقط ولم ترد في الجمع؛ لأن السماع يؤيده.

. يرفض بعض الآراء، ويعترض عليها؛ لأن السماع يؤيد الرأي الآخر، كما في مسألة "نوح بين الصرف والمنع"؛ فقد اعترض فيها على عيسى بن عمر، وابن قتيبة، ومن تبعهما؛ لأنهم أجازوا في نوح الصرف والمنع، والسماع لم يرد إلا بصرفها.

. يعترض على بعض الآراء؛ لأنها مخالفة للصناعة النحوية، كما في مسألة "تقديم الفاعل على الفعل"، فقد اعترض الزبيري على الكوفيين في إجازتهم تقديم الفاعل على الفعل؛ لأن هذا يلزمهم جواز "الزيدان قام"، و"الزيدون قام"، وهذا لا يجوز؛ لأن ضمير التثنية والجمع لازم له، فنقول: "الزيدان قاما"، و"الزيدون قاموا".

. قد يعترض على تعليل بعض النحاة، كما في مسألة "الاعتراض على قول بعض النحاة: نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل".

. قد يكون اعتراضه نقدًا لاعتراض آخر، كما في مسألة "رفع الوصف للضمير المنفصل"، فقد استدل البصريون على صحة مذهبهم بأدلة من السماع، وخرج الكوفيون أدلة البصريين على وجه يتفق به مع مذهبهم، ورد البصريون تخريجات الكوفيين، واعترض الزبيري على ردود البصريين.

٢. قد يعترض الزبيري على بعض الآراء النحوية دون أن يبين وجه اعتراضه، وذلك في القليل النادر، كما في مسألة "الخلاف في حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب من حيث الإعراب والبناء"، فعلى الرغم من أن البحث أثبت أن الحق كان معه إلا أن عدم تبيينه لوجه اعتراضه يجعل قوله غير مقبول؛ لأن الاعتراض لا قيمة له ولا فائدة منه بدون دليل.

٣. أن بعض الاعتراضات قد سبقه إليها غيره من النحاة كما في مسألة "نقد الإجماع على جواز في داره زيد"، فقد اعترض الزبيري على ابن مالك لادعائه الإجماع على جواز "في داره زيد"، وقد سبقه إلى هذا الاعتراض أبو حيان، وكما في مسألة الخلاف في نصب (زيد) في: "أزيد ذهب به"، فقد اعترض الزبيري على المبرد وابن السراج والسيرافي فيما ذهبوا إليه من جواز نصب(زيد) في:"زيد أذهب به"، والحق أن هذا الاعتراض هو قول ابن مالك.

٤. أن الزبيري ذو شخصية علمية قوية، فلم يسلم بكل ما قرأه من تراث الأقدمين، واعتراضاته دليل على ذلك.

٥. كثيرًا ما كان يزيل اعتراضه بقوله: "لم أجده لغيري"، فبعد أن يعترض على آراء بعض النحاة ويرد عليهم بالحجة والدليل، يقول: "فتأمل فإني لم أجده لغيري"، وهذا إن دل فإنما يدل على شدة ثقته واعتزازه بنفسه.

٦. الزبيري قد جانبه الصواب في مسألة "حذف الفاء من الخبر للضرورة الشعرية في قول الشاعر:

أمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ :. ولكنَّ سيرا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ"

حيث يرى أنه لا ضرورة في البيت؛ لأنه يرى أن البيت من بحر الكامل، والصحيح أن البيت من بحر الطويل، مما أدى إلى بطلان اعتراضه.

٧. في بعض الأحيان يغلب على تعليله للاعتراض الأسلوب الفلسفي، فهو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو، بل ويعيب على من يخطئه بإدخاله علم النحو في علم آخر، كما في مسألة "الاعتراض على التمثيل للنكرة الموصوفة التي يدخل الفاء في خبرها بـ (كل رجل يأتيني فله درهم)".

٨. على الرغم من أن الجمالي شيخ للزبيري إلا أن هذا لم يمنعه من الاعتراض عليه، كما في مسألة "حذف عامل المفعول المطلق قياسًا"، ولعل كون الجمالي شيخًا للزبيري هو الذي جعل الزبيري يخرج كلام الجمالي على وجه يتفق به مع وجهة نظره.

٩. الزبيري كانت له آراء اجتهادية تفرد بها، واعترض على الآراء المشهورة والتي يكاد النحاة يجمعون عليها مثل إعرابه لـ(مرحبا) في قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ اسما لـ(لا)، واعترض على من يرى أن (مرحبًا) في الآية منصوبة بفعل محذوف.

وبعد، فهذه بعض النتائج التي أظهرها البحث، أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التوصيات:

. توصي الباحثة بمزيد من الدراسات حول اعتراضات النحاة بعضهم على بعض؛ لما لها من أهمية كبيرة في مجال الدرس النحوي؛ لأنها تعبر عن أفكار النحاة وتنمي فكر الباحثين، وأخص بالذكر الكتب التي ألفت في الاعتراضات، فهي بحاجة إلى تسليط الضوء عليها.

. احتوى الكتاب على تعليلات كثيرة نسبها المؤلف لنفسه، وقال بأنه لم يسبقه إليها غيره، وهي في نظري في حاجة إلى الدراسة والمناقشة؛ لذا فإني أوصي الباحثين بدراسة تعليلات الزبيري التي ادعى الانفراد بها.

ثبت المصادر والمراجع

- ابن فلاح النحوي مع تحقيق كتابه الموسوم بـ "المغني" رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف، من الطالب :عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ،سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، حققه وعلق حواشيه/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح: دكتور/ عثمان رجب محمد،مراجعة: دكتور/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة,الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- أسرار العربية للأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين. منشورات: محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، المتوفى سنة ٣١٦ هـ، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.
- الأعلام، تأليف : خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م .
- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل . بيروت،دارعمار–عمان ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي الحسني العلوي . مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد.دار الطلائع.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد.المكتبة العصرية. صيدا . بيروت.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور/ كاظم بحر المرجان. عالم الكتب، الطبعة : الثانية١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- البرهان في علوم القرآن لبدرالدين الزركشي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار التراث.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د/ عياد بن عيد الثبيتي.دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
- بغية العارف على رسالة الوظائف، لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري ت(٩٩١هـ)، تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب/ محمد بن يحيى الحكمي، إشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الصبور شاهين، راجعه: محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله الصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين.دارالفكر ،الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، إعداد: فريق بيت الأفكار الدولية.
- التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، أملاه / جمال الدين بن مالك، جمعه/ بدر الدين بن جماعة، دراسة وتحقيق رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إعداد: أحمد علي قائد المصباحي، ١٤١٠هـ– ١٩٨٩م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد،تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د/ عباس مصطفى الصالحي.دار الكتاب العربي، الطبعة:الأولى١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه: الدكتور/ حسن الهنداوي.دار القلم .دمشق.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود. منشورات: محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق : د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: د/ محمد ابن عبد الرحمن بن محمد المفدي.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه الأقاويل، تأليف: أبي القاسم جار الله الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيما، وعليه تعليقات كتاب الانتصاف. دار المعرفة، الطبعة: الثالثة ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د/ فايز زكي محمد دياب. دار السلام، الطبعة: الثانية ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- الجمل للزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته: الشيخ بن أبي شنب. مطبعة: جول كربونل بالجزائر ١٩٢٦م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، للسيد علي خان المدني،

ت(١١٢٠هـ)، تصحيح وتحقيق وتعليق، د / السيد أبو الفضل سجادي.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار. المكتبة العلمية. دار الكتب المصرية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف : السمين الحلبي،تحقيق : د/ أحمد محمد الخراط.دار القلم . دمشق.
- ديوان امرىء القيس، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي.دار المعرفة. بيروت . لبنان، الطبعة: الثانية ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.
- ديوان علقمة بن عبدة، شرحه وعلق عليه/ سعيد نسيب مكارم، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له : أ/ علي فاعور. دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق/ سامي مكي العاني، مطبعة المعارف بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٦م-١٣٨٦هـ.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ كاتب جلبي وبـ حاجي خليفة، تحقيق/محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح الحنبلي الدمشقي، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد الفتاح الأرناؤوط، وحققه

وعلق عليه: محمود الأرناؤوط .دارابن كثير.دمشق.بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية . بيروت. لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ– ١٩٨٩م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ محمد بدوي المختون .هجر، الطبعة الأولى١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد.مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/ إبراهيم جمعة العجمي، أ.د/ جابر السيد مبارك،أ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال. دار السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه: فواز الشعار، إشراف الدكتور/ إميل بديع يعقوب. دارالكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات: جامعة قاريونس بنغازي.الطبعة: الثانية،١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب، تأليف: محمد بن عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق: د/ نواف جزاء الحارثي، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح الكافية في النحو لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق ودراسة: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف.١٤٢١– ١٤٢٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري، أ.د/هادي نهر. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- شرح المفصل للزمخشرى، تأليف: موفق الدين أبي البقاء بن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور/ إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. مكتبة: نزار مصطفى الباني، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- شرح ملا جامي الفوائد الضيائية، للمولى عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي، المتوفى سنة ٨٩٨ هـ، على متن الكافية في النحو، لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ ، ويليه حواشي وتعليقات، للشيخ علي رضا بن عثمان الدوللي، الشهير بـ دولوزاده، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، دار إحياء

التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩م.

- شعر الحارث بن خالد المخزومي، الدكتور/ يحيى الجبوري، ساعدت جامعة بغداد على طبع هذا الكتاب، سنة ١٩٧٢،ط الأولى، طبعة نعمان– النجف الأشرف.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، تأليف طاش كبرى زاده، ويليه العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم،دار الكتاب العربي،١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.دار العلم للملايين.الطبعة : الرابعة ١٩٩٠م.
- الكافية في الجدل، للجويني إمام الحرمين، تقديم وتحقيق وتعليق الدكتورة/ فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور/ محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت(١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للحافظ المقرئ المنتجب الهمذاني، حقق نصوصه وخرجه: محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي ، قابله على نسخة خطيو وأعده للطبع ووضع فهارسه: د/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .
- الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق: د/ جودة مبروك

محمد.مكتبة الآداب، الطبعة: الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات . دار الفكر المعاصر . بيروت . لبنان ، دار الفكر . دمشق. سورية، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر .بيروت.
- اللمع في العربية، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د/ سميح أبو مغلي. دار مجدلاوي ١٩٨٨م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي اسحاق الزجاج، تحقيق: د/ هدى محمد قراعة. طبعة الشركة الدولية للطباعة، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، ويليه كتاب الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، قدمه وعلق عليه دكتور/ أحمد الحوفي، ودكتور/ بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار المعارف.
- مجمع الأمثال للميداني: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية المقدسة.
- المحصول في شرح الفصول، صنعة جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز، رسالة دكتوراة مقدمة من: محمد صفوت محمد علي.
- المدارس النحوية، تأليف/ شوقي ضيف، الطبعة السابعة، دار المعارف.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- المرشد الوافي في العروض والقوافي، تأليف د/ محمد بن حسن بن عثمان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط الأولى ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

- المسائل الحلبيات، صنعة: أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: د/ حسن هنداوي .دار القلم، دار المنارة، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق: دكتور/ محمد كامل بركات.جامعة أم القرى، الطبعة: الثانية١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.
- معاني القرآن ، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء.الطبعة: الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب. الطبعة: الأولى الكويت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- المفصل في علم اللغة العربية، تصنيف: أبي القاسم الزمخشري، دراسة وتحقيق: الدكتور/ فخر صالح قدارة. دار عمار، الطبعة: الأولى.١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تأليف بدر الدين العيني، تحقيق: أ/ د علي محمد فاخر، أ/د أحمد محمد توفيق السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر. دار السلام، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور/ كاظم بحر المرجان. دار الرشيد ١٩٨٢م.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د/ علي بن سلطان الحكيمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- المنثور في القواعد الفقهية، للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، حققه

الدكتور/ تيسير فائق أحمد محمود، راجعه الدكتور/ عبد الستار أبو غدة، شركة دار الكويت للصحافة، ط الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

- الموسوعة الميسرة في تراجم آئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد ابن أحمد الحسين الزبيدي، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م .
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي، دراسة وتحقيق: الدكتور/ محمد جمعة حسن نبعة. مركز النهاري للطباعة . صنعاء. الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.
- نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر، تحقيق وتعليق الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٠٥٤هـ – ١٩٨٥م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح

الدكتور/ عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.

- الوافي في العروض والقوافي، صنعة/ الخطيب التبريزي، تمهيد الأستاذ/ عمر يحيى، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، دار الفكر، ط الرابعة، ١٣٩٠هـ –١٩٧٠م.